جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن من متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة: علوم تجارية **التخصص:** مالية و تجارية دولية

أثر الرسوم الجمركية على الميزان التجاري

دراسة حالة – الجزائر- (2010-2018)

مقدمة من طرف الطالب:

خديم بلال

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	يسعد عبد الرحمان		
مقررا			
مناقشا			

السنة الجامعية: 2021-2022

اهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي هذا العمل الى:

من ربتني و أنارت دربي، الى أغلى انسان أمي حفضها الله و أطال في عمرها...

الى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني الى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.....

الى أخواتي.....

إلى كل عائلة "خديم" .....

الى جميع الأصدقاء و نعمة الأصدقاء.....

.... الى كل الأساتذة

شكر و تقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على و على والدي و أن اعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

ها نحن نضع لمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعونه الله و توفيقه، و لولا هدي الله ما كنا لنهتدي

و ما كنا لنتم هذا العمل لولا فضله عز وجل.

و انطلاقا من العرفان بالجميل فإنه ليسرنا و لثلج صدورنا جزيل شكرنا و امتنانا و كذا جزيل عرفانا لأساتذتنا الكرام كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف " يسعد عبد الرحمان"

الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة و إسهامه في إثراء هذا العمل.....

و نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى كل من قدم لنا مساعدة أو مساندة مكنتنا من المضي بخطى ثابتة مسيرتنا العلمية ....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

اهداء

شكر و تقدير

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

1. الإشكالية..... ص 05

2. فرضيات الدراسة..... ص 06

3. أسباب اختيار الموضوع..... ص 06

4. أهداف الدراسة..... ص 06

5. أهمية الدراسة و أهدافها..... ص 06

6. منهج الدراسة..... ص 07

الفصل الأول: مدخل إلى السياسات التجارية و الرسوم الجمركية

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسية التجارية..... ص 10

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن السياسة التجارية..... ص 10

المطلب الثاني: مفهوم السياسة التجارية و أهدافها .....ص 12

المبحث الثاني: أنواع و أدوات السياسة التجارية و أساليبها..... ص14

المطلب الأول: أنواع السياسة التجارية..... ص14

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية..... ص 17

المطلب الثالث: أساليب السياسة التجارية..... ص 29.

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: الإطار الرسوم الجمركية..... ص 34

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية..... ص 34

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية..... ص 35

المطلب الثالث: خصائص السياسة الجمركية..... ص 36

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات و أهميته..... ص 40

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات..... ص 40

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات..... ص 41

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات كيفية توازنه و اختلاله..... ص 42

المطلب الأول: مكونات ميزن المدفوعات..... ص 42

المطلب الثاني: توازن و اختلال ميزان المدفوعات..... ص 45

المبحث الثالث: ماهية الميزان التجاري..... ص51

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري..... ص51

المطلب الثاني: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري..... ص 52

خلاصة الفصل الثاني

الاطار التطبيقي للدراسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية (أثر الرسوم الجمركية على الميزان التجاري)

فهرس المحتويات

تمهيد

المبحث الأول: تعريف إدارة الجمارك – الجزائر- .....ص 58

المبحث الثاني: تطور الرسوم الجمركية – الجزائر- ص58

المبحث الثالث: أثر الرسوم الجمركية على الميزان التجاري..... ص 61

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	الصادرات في الجزائر	61
02	الواردات في الجزائر	62
03	تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-208)	63

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	صفحة
01	الصادرات في الجزائر	61
02	الواردات في الجزائر	62
03	تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-208)	64

مقدمة

يشهد العالم تغيرات و تطورات متزايدة في مختلف جوانب الحياة خاصة منها الاقتصادية فرضت على المنظمات بمختلف تخصصاتها مواجهة عدة تحديات و ضغوط تمارس عليها متطلبات و عالية المنافسة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، بما في ذلك حركة الاستيراد و الزيادة التصدير على الصعيد الدولي و إسهام الدول المتقدمة و الدول النامية في هذه الحركة بصورة متزايدة، و قد عرف الدور الاقتصادي للجمارك في الفترة الأخيرة تطورا كبيرا تبعا للسياسات الاقتصادية المنتجة من طرف اغلبيه الدول التي وصلت غلى تكريس مبدأ حرية المبادلات التجارية و المنافسة الداخلية و الخارجية.

تعد السياسية الجمركية واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي يستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل، إن دراسة السياسة الجمركية تتصل بصميم الحياة الاقتصادية الوطنية و كذا الدولية، فهي تؤثر في الفرد كما في الجماعة، و قد يكون هذا عاملا من أهم العوامل التي جعلت هذه السياسة معرضة لعديد الأفكار، فهناك من دعا إلى اتخاذ السياسة الجمركية وسيلة لتحقيق الإيرادات، و هناك من دعا غلى ترشيد هذه السياسة و جعلها تعمل على تنمية و تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية و ذلك بوضع و إبتاع وسائل لتطبق هذه الأساسية، و العمل على تحقيق الأهداف المرجوة و الموضوعة.

ترتكز السياسة الجمركية أساسا على الإدارة الجمركية و النظم التشريعية والتعريف الجمركية.. الخ، و قد ازدادت أهمية هذه السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية و المنظمة العالمية للجمارك، لكي تدشن مرحلة جديدة تختلف كثيرا عن تلك التي كانت سائدة.

شهدت السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية ملحوظة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، و لعلم ابرزها انهيار أسعار النفط، و هو ما تسبب في خلق مشاكل مالية للاقتصاد الجزائري نتج عنها عجز في الميزان التجاري، و هذه الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت من الحكومة الجزائرية تعبد التفكير في ترقية النشاط الاقتصادي و زيادة مستوى الصادرات خارج المحروقات، و هو ما استدعى تدخل و انخراط كل الإدارات العمومية و الخاصة في تطوير و جعلها ذات خدمات متميزة و اكثر إنصاتا للعمل الجمركي، و القيام بحماية المستهلك و ضمان أمنه، و ضبط موارد الخزينة العمومية من خلال التصدي لكل مظاهر الغش و الاحتيال، و دعم تنافسية المؤسسات من خلال توفير جملة من الأنظمة الاقتصادية ذات الكفاءة العالية.

ثم غن معظم الدول تعتمد غلى الدخل في التجارة الخارجية بالتنظيم أو التقييد أو التشجيع، و تعد الضرائب الجمركية أهم الوسائل المتاحة لممارسة الرقابة على حركة الصادرات و الواردات.

و يبادر إلى أذهاننا مجموعة من الاستفسارات و التساؤلات حلو القطاع الجمركي في الجزائر، حيث حاولنا البحث بعمق لإعطاء التعريف الواضح عن الأسباب و الإجراءات التي تثبت فعالية هذا القطاع الهام.

الفصل الأول: ماهية السياسات التجارية

الفصل الأول: ماهية السياسات التجارية

تمهيد

عرفت سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها أو تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق أهداف عديدة.

كما أنها اختيار الدولة وجهة معنية ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

تبعا لما ذكر فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول/ مفاهيم عامة حول السياسة التجارية
- المبحث الثاني/ أنواع وأدوات السياسة التجارية وأساليبها
- المبحث الثالث/ الإطار المفاهيمي للرسوم الجمركية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسية التجارية

الدولة وحدة سياسة، ذات سيادة مستقلة، وكل وحدة تسعى إلى تشكيل سياستها الخارجية أي الطريقة التي تتعامل بها مع العالم الخارجي، والسياسة التجارية، ذات نطاق واسع، تغطي الأمن و الدفاع، والسياسة الدبلوماسية، و الثقافة و المعاملات الاقتصادية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن السياسة التجارية

لم تكن التجارة الدولية منتشرة في العصور القديمة والعصور الوسطى .حيث كانت التجارة تتم عادة من جانب دول معينة، الدول المصدرة، وتستقبل من دول أخرى، الدول المستوردة، دون أن تقوم الدول الأخيرة بتصدير أي سمع إلى الخارج .فقد كانت تجارة العالم احتكار لبعض الدول، أما بقية دول العالم فكانت تستقبل بضائع تملك الدول لأنيا تسد احتياجات شعوبهم.

ولم يكن للساسة التجارية في تلك العصور أي غرض من أغراض الحماية، فقد تميزت التعريفة الجمركية بدورها المالي البحث باعتبارها مصدرا من مصادر إيرادات الدولة، دون أن يكون لها أي دور حمائي، فالسياسة التجارية بالمعنى الحقيق لم تظهر حتى نهاية القرون الوسطى، حيث يتطلب وجودها توفر درجة من المبادلة بين الدول و هو ما لم يكن متوفرا في تلك الفترة.

و عليه فيمكن تقسيم مراحل تطور السياسات التجارية على النحو التالي:

أولا: السياسة التجارية قبل الحرب العالمية الأولى (السياسة التجارية ما بين الحرية والتقييد)

لم تظهر السياسة التجارية كفكرة اقتصادية في التجارة الدولية إلا في أوائل القرن السادس عشر تحت تأثير مذهب التجاريين، و اذا كان لأداء التجاريين في تلك الفترة أثرا واضحا على اقتصاديات دول أوروبا إنجلترا و فرنسا، حيث تقدمت صناعتهما و عرفت منتجاتهما على مستوى العالم ككل.

و تعتبر فترة سيادة أفكار المدرسة التقليدية، الأفكار اللبرالية اهم فترات رواج مذهب الحرية الاقتصادية، و أبدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في

الداخل أو الخارج، و اعتنق الكثيرين مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي لأفراد يديرونه طبقا لما تميله عليهم مصالحهم الشخصية.[1]

واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، و قد سادت هذه الآراء في كل من إنجلترا و فرنسا، اذا تمتعت هاتان الدولتان بالتفوق الصناعي، و كانت التجارة الخارجية بما أتاحته من اتساع أسواق تصريف المنتجات الصناعية و كذلك إمداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في ظل هذه الظروف في إنتاج الحاصلات الزراعية و المواد الأولية هي خير سند لنمو الصناعة.

وكان لإلغاء قانون الغلال التي كانت تفرض رسوما جمركية على الغلال تحت تأثير نفوذ الأرستقراطية البريطانية التي تمتلك الأراضي الزراعية أوضح صورة لاعتناق إنجلترا مبدأ حرية التجارة، أضف إلى ذلك انفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنجلترا وإعلان استقلالها عام 1776.[2]

ثانيا: السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الأولى (السياسة التجارية المقيدة)

ترتب على اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 حدوث العديد من التغيرات السياسة والاقتصادية و النقدية على مستوى العالم ككل.

حيث أن الحرب العالمية خلفت للعالم مشكلة مدفوعات، فقد كان يجب على الدولة أن تزيد وارداتها لتعمير ما دمرته الجرب ولكنها، في ذات الوقت، يجب أن تزيد صادراتها لتوفير رؤوس الأموال، و كلا الأمرين يمثل صعوبة عليها، حيث ترتب على ذلك استمرار نظام الحماية و تقوية دعائمه بل وعودته إلى الدول التي كانت 08 قد هجرته كإنجلترا.

و قد عانى النظام الاقتصادي في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية من حالة انخفاض في الأثمان، مما ساهم في استقرار نظام الحماية و انتهاج سبلا مختلفة للتقييد و إعاقة التجارية الدولية بالإضافة لنظام الرسوم الجمركية، ظهر نظام الحصص، حيث أن فرنسا أكثر الدول توسعا في تطبيقه لحماية محاصيلها الزراعية من منافسة دول أمريكا الجنوبية و بعض

---

[1] زرميش سعاد، خلاف سومایة، **اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الحد من الواردات**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016-2017، ص 07.

[2] زرميش سعاد، خلاف سومایة، **المرجع السابق**، ص 08.

المستعمرات، و استمرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في رفع تعريفاتها الجمركية بقصد الاحتفاظ بروقها الواسعة لإنتاجها الكبير، رغم أنها خرجت من الحرب دائنة لجميع الدول الأوروبية تقريبا.

كما تبنت كل من ألمانيا و إيطاليا و من بعدها إنجلترا سياسة الحماية و التقييد، فقد حاولت كل من ألمانيا و إيطاليا حماية صناعتها الوطنية و محاولة انتهاج مبدا الاكتفاء الذاتي و عدم لجوء إلى الخارج إلا في أضيق نطاق ممكن، أما إنجلترا فقد بدأت منذ 1915 تفرض رسوما جمركية على بعض السلع، إلى أن اصدر قانون حماية العديد من الصناعات الإنجليزية فيه، و كان لأزمة الكساد الكبير عام 1929 أكبر الأثر في تدعيم و تقوية سياسة الحماية التجارية و قد بلغت أوجها خلال الثلاثينات و تعددت أساليبها، فبالإضافة إلى الرسوم الجمركية، فرضت الدول نظام الحصص على وارداتها و سبل الرقابة على الصرف.[1]

ثالثا: السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية (الاتجاه نحو التحرير)

و بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الرأسمالية الكبرى، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بسياسة حرية التجارة الدولية مع اعتمادها على الرسوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة، و تمثل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) التي أبرمت سنة 1947 و من بعدها تأسيس منظمة التجارية العالمية سنة 1995 حجر الأساس لتحرير التجارة الدولية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم السياسة التجارية و أهدافها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفعوم السياسة التجارية أولا، ثم إلى إهداف السياسة التجارية.

أولا: مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فاذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة و الممكنة، فان السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقته التجارية

[1] زرميش سعاد، خلاف سومايا، **اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الحد من الواردات**، المرجع السابق، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 09.

مع الخارج، الحرية أم الحماية و يعبر عن ذلك بإصدار التشريعات و القوانين و اتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: " مجموعه الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي و الخدمي و أسعار الصرف و الاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معنية تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية و السياسات العامة للمجتمع".

و يقصد بالسياسة التجاري أيضا: مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية، و التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[1]

من خلال مجموعة هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية: [2]

- هي مجموعة القرارات و الإجراءات و التشريعات التي تتخذها أي دولة.
- تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم.
- السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي و الخدمي و أسعار الصرف و الاستثمار.
- تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع و الخدمات.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ما هي ذات صبغة اقتصادية و منها ما هي ذات طابع اجتماعي و أخرى سياسة و استراتيجية.

و يمكن إبراز أهم الأهداف كما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية: و تتلخص في:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها و تطورها.

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر**، خلال الفترة 1970-2012، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، 2013-2014، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات و إعادته إلى التوازن.
- زيادة الموارد المالية للدولة، و استخدامها في تمويل النفقات العامة لها.
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم و الانكماش و غير ذلك.
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

2. الأهداف الاجتماعية: و تتمثل فيما يلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين و المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول و السجائر.[1]

3. الأهداف السياسة و الاستراتيجية: و لعلى ابرزها ما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، و توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي، و خصوصا الأمن الغذائي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات و الحروب.[2]

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر**، خلال الفترة 1970-2012، المرجع السابق، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

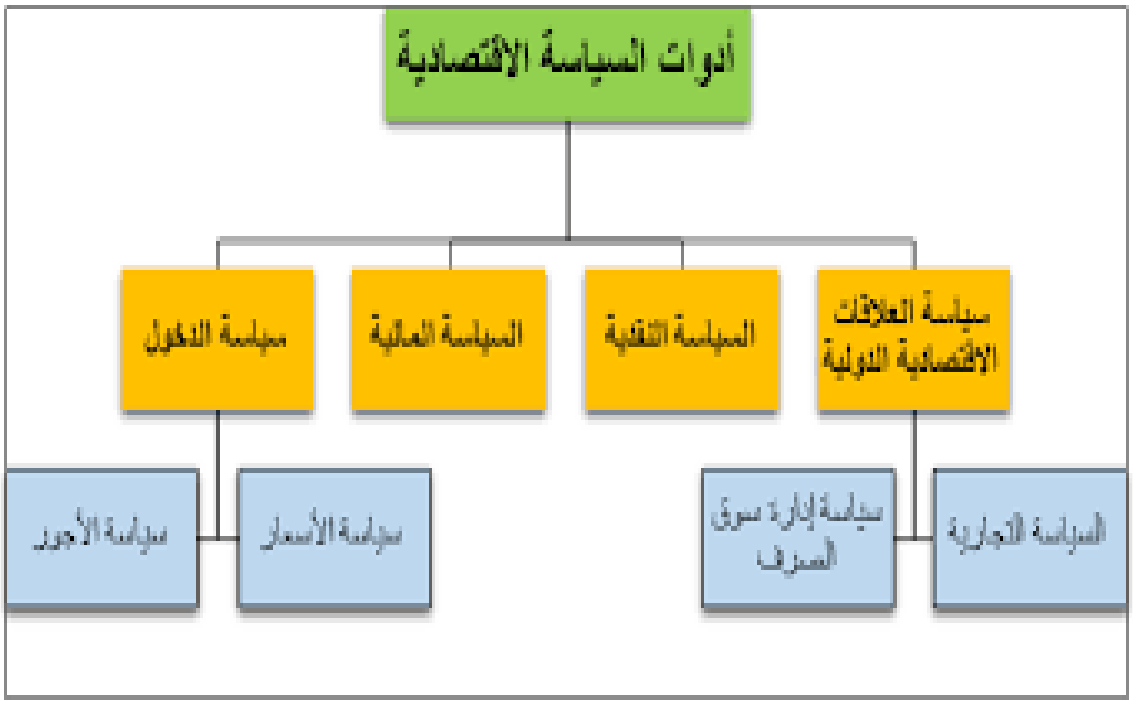

المبحث الثاني: أنواع وأدوات السياسة التجارية و أساليبها

سنتطرق في هذا المبحث إلى أنواع السياسة التجارية في المطلب الأول ثم إلى أدوات السياسة التجارية و أساليبها.

المطلب الأول: أنواع السياسة التجارية

يمكن أن نميز نوعين أساسيين من أنواع السياسات التجارية تتمثل في الحرية و الحماية

أولا: سياسة الحرية

يقوم نظام الحرية الاقتصادية و التجارية على نظريات آدم سميث و اتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين مثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار دعه يعمل باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية و رفعوا شعار دعه يمر هن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية.

أ. تعريف سياسة الحرية: تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى، و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

أهمل هذا التعريف تدفقات الخدمات و رؤوس الأموال و هي من بين الأمور الجد مهمة في تحرير الدولي للتجارة.

و تعرف أيضا لأنها: " عبارة عن الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، و هذا النوع من السياسات يعد تطبيق للمذهب الحر في النطاق الاقتصادي الدولي، أي بمعنى آخر هي التطبيق الدولي للمذهب [1] الاقتصادي الحر. ركز هذا التعريف على ربط سياسة الحرية بالمذهب الاقتصادي الحر و هو ربط مقبول جدا و منطقي لان الاقتصاد الحر لا يتحقق إلا من خلال تحرير التجارة الخارجية.

ب. حجج سياسة الحرية: يتحجج المدافعون عن سياسة الحرية بمجموعة من الحجج لعل أهمها يتمثل في:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة اقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارية التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين الدول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير و الحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.[2]

ثانيا: سياسة الحماية

تتمثل هذه السياسة في الوجه المخالف للحرية أي تقييد حركية التجارة الدولية من خلال استعمال جملة من الإجراءات خدمة لمصالح معنية و سياسات موجهة، و لا ينكر انصار الحماية ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل، و إن التجارة تقوم على أساس

[1] بن الشيخ رابح، دور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 05.

[2] بن الشيخ رابح، المرجع السابق، ص 06.

وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة و أخرى، إلا أنهم يرون أن هناك أهداف ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي.

أ. تعريف سياسة الحماية: " سياسة الحماية التجارية تعني": قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معنية مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

ب. حجج سياسة الحماية: يعتقد أيضا أنصار الحماية أو التدخل أنه مادامت الثروة التكنولوجية و العلمية قادرة على إطفاء أو إزالة الاختلافات في الميزة النسبية، فان ذلك سوف يؤدي إلى تضيق ثغرة التكاليف النسبية، و بالتالي ازدياد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة، ولتأكيد وجهة نظرهم فان أنصار هذا المذهب يوردون الحجج التالية:

1. حماية الصناعة الناشئة:

يجب على الدول القيام بحماية الصناعات الناشئة فيها و إلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وه منافسة صناعات الدول المتقدمة التي تمتاز عليها، بالتجربة الطويلة و التنظيم و الأيدي العاملة.

2. توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي:

يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، و بالتالي توازن ميزان المدفوعات و تحسين معدل التبادل الدولي.

3. الحماية بغرض الحصول على إيرادات: حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزتها إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية.

4. جدب رؤوس الأموال الأجنبية: لقد بينت التجربة بانه عند نقص المواد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني يتم فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل و ذلك قصد إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها بالدخل، كما تشجع الحماية الجمركية الصناعة الوطنية المقامة على راس المال الأجنبي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معجل الربح المنتظر من الاستثمارات و بالتالي إغراء المزيد من راس المال

[1] المرجع نفسه، ص 06.

الأجنبي للاستجابة، و ذلك في خالة كون الموارد المستغلة عاطلة إلى النهوض بمستوى الدخل الوطني مع (تنمية فروع الإنتاج الجديدة).

5. معالجة البطالة: يرى أنصار الحماية التجارية أن الحل الأمثل لتخليص الاقتصاد الوطني من حالة الكساد و زيادة البطالين هو فرض ضريبة جمركية على الواردات قصد إعادة توجيه الدخل الوطني المنفق على الصناعات الأجنبية نحو تشجيع قيام صناعات منافسة للواردات عن طريق تحويل الإنفاق (و بالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج و ارتفاع معدلات التشغيل).[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

تتعدد أدوات السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الأدوات الكمية و الأدوات التنظيمية، و تلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

يمكن التمييز في شأن هذه الأدوات والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

1- **الرسوم الجمركية:** تعتبر الرسوم الجمركية تاريخيا من أشهر وأهم أدوات السياسات التجارية، والتي تستخدم عادة لتحقيق أهدافها، وتمثل الضريبة الجمركية بمثابة رسم في صورة مبلغ معين يفرض على السلعة وقت عبورها حدود الدولة، وتفرض هذه الضرائب لتحقيق أغراض متعددة ، وهي الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية والتقليل من الواردات، أما الرسوم على الصادرات فهي نادرة نسبيا، ففي بعض الدول يتم فرض الضرائب أو الرسوم الجمركية بغرض تحقيق إيرادات جمركية، كما قد تلجأ بعض الدول إلى فرض الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها الناشئة وبغرض حماية العمالة الوطنية.

يمكن للرسوم الجمركية أن تفرض كقيمة ثابتة أو كنيسة، حيث كانت معظم الرسوم في القرن التاسع عشر من النوع الثابت، وذلك لصعوبة تلافي مثل هذا الرسوم، مثلا عن طريق عدم الإفصاح الحقيقي عن قيم السلع وذلك بالإفصاح عن قيم أقل، وفي القرن العشرين كان النمط السائد هو التحول نحو الرسوم النسبية، لكونها تصاعدية ولا تتأثر بالتضخم.

[1] بن الشيخ رابح، **المرجع السابق**، ص 07.

يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن قائمة أو جدول تضعه الدولة يتضمن الرسوم الجمركية بانواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الخارجية للبلد، ويمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة، فحسب أساس احتساب الرسوم الجمركية نفرق بين ثلاثة أنواع:

-**الرسوم النوعية**: وهو رسم استيراد يتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة بغض النظر عن سعرها، وتستطيع السلطات الضريبية أن تقوم بتحصيل الرسوم النوعية بسهولة، وذلك لأنها تحتاج فقط إلى معرفة عدد الوحدات العينية للواردات وليس إلى قيمتها، ومع ذلك فإن الرسم النوعي له دور أساسي كأداة للحماية بالنسبة للمنتجين المحليين، لأن قيمته الحمائية تختلف عكسيا مع سعر الواردات.

-**الرسوم القيمية:** وهي الرسوم التي تفرض كنيسة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة من السلعة المستوردة، ولذلك نجد أن الرسوم القيمية تمكن المنتجين المحليين من التغلب على فقدان القيمة الحمائية التي تخلفها التعريفة النوعية أثناء التضخم، ومع أن التعريفة القيمية تحافظ على حماية المنتجين المحليين كلما زادت الأسعار، فإن هناك صعوبة تظهر مع هذه الأداة الجمركية .(الرسوم القيمية)

- **الرسوم المركبة:** تعتبر الرسوم المركبة خليط من الرسوم القيمية والرسوم النوعية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إلى رسم قيمي.[1]

أما من حيث الهدف فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية:[2]

-الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تفرض بغرض تحقيق إيراد لخزانة الدولة.

- **الرسوم الحمائية:** وهي الرسوم التي تفرض بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

توجد مظاهر أخرى للتشريع الجمركي تستحق الانتباه أيضا، نورد بعض المفاهيم المشتركة ذات الصلة بأدوات التعرفة الجمركية السياسية التجارية، وهي كالتالي:

[1] وليد عابي، **حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018-2019، ص 50.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004، ص 286.

- **الرسوم التفضيلية:** وهي معدلات التعرفة التي تطبق على الواردات من السلع وذلك حسب مصدرها الجغرافي، إن الدولة التي تمنح معاملة تفضيلية تدفع تعرفة أقل على بضائعها المصدرة للدولة المانحة لهذا التفضيل.

- **معاملة الدولة الأولى بالرعاية:** من الملامح الأخرى للتشريع الجمركي والواسع الاستخدام هو معاملة الدولة الأولى بالرعاية، والذي يطلق في الوقت الحاضر في التشريع الجمركي الأمريكي (بالعلاقات الطبيعية التجارية). إن اصطلاح معاملة الدولة الأولى بالرعاية اصطلاح مضلل لأنه يتضمن أو يفهم منه أن دولة ما ستحظى بالرعاية الأولى، ومعاملة خاصة على حساب الدول الأخرى، ولكن في الحقيقة أن هذا المصطلح يعني العكس حيث أنه يمثل أحد عناصر عدم التحيز في سياسة التعريفة.

- **استيراد التجهيزات المجمعة من وراء الشواطئ(الحدود):** توجد هذه الصورة من التشريع في العديد من البلدان المتطورة، وفي ظل استيراد التجهيزات المجمعة من وراء الشواطئ (الحدود) فإن معدل التعريفة على السلعة المستوردة أقل من معدل التعريفة المدرج في الجداول.

رغم أهمية الرسوم الجمركية كأداة من أدوات السياسية التجارية في التأثير على نمط وحجم التجارة مع الخارج، إلا أن أهميتها انخفضت ليست كأداة للسياسة الاقتصادية فقط بل كأحد العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية، حيث تراجعت أهميتها وهذا يعود للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل مساعي تحرير التجارة الخارجية، فقد سجل مستوى الرسوم الجمركية انخفاضا منذ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والتي كان هدفها الأساسي تخفيض الرسوم الجمركية، ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة.

2- **الإعانات (إعانات التصدير):** تعتبر الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية وهي إجراء مالي تتخذه الدولة بغرض تخفيض التكلفة الكلية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة، وعادة ما تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية. وتنقسم من حيث تطبيقها إلى نوعين:

- إعانات على نطاق واسع: وهي التي تمنح إلى كافة القطاعات الإنتاجية.

- إعانات على نطاق ضيق: وهي التي تطبق على صناعة أو مشروع.[1]

[1] وليد عابي، **حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، المرجع السابق، ص 51.

يمكن أن تكون الإعانة مباشرة، وتتمثل في رفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس قيمي أو نوعي أو غير مباشرة، وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضي على دخول السلع المدعمة لأراضيها.

3- **الرقابة على الصرف:** يقصد بنظام الرقابة على الصرف أن تضع الدولة قيودا على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين عارضيه (من يملكون العملات)، وطالبيه (من يرغبون في الحصول عليه)، بحيث تلزم كلا الطائفتين بعرض وطلب العملات من خلال منافذ معينة، وذلك رغبة في تقليل الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد. يتطلب الأمر وفقا لهذا المعنى إيجاد هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي، بحيث يعهد إلى هذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي وفقا لقواعد ونظم خاصة، وعليه فإن أهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، وتتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار، وقد طبق هذا النوع من وسائل الرقابة على حرية التجارة في الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم أصبح من الأمور المعتادة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتأخذ بنظام الرقابة على الصرف معظم دول العالم.

تهدف الدول من خلال تطبيق هذا النظام إلى تحقيق جملة من الإجراءات بهدف السيطرة على عمليات الصرف، منها:

- إجبار المقيمين في الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبي إلى إدارة النقد.

- خطر تصدير واستيراد العملة الوطنية .

- خطر تصدير السلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات والمعادن النفسية.

- تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى خارج بتحويله إلى نقد أجنبي.

- إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية.

- تجميد حقوق غير المقيمين بها (نظام الحسابات المجمدة)

ولتسوية المدفوعات بين الدول المطبقة لنظام الرقابة على النقد نعقد اتفاقيات الدفع لتحديد الطريقة التي يتم بها تسوية المدفوعات بين بلدين وعادة تكون مقترنة باتفاقيات تجارية

لتنشيط التبادل بينها، ومنه يعتبر نظام الرقابة على الصرف من أهم الوسائل المستخدمة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

4- **الإغراق:** يعتبر الإغراق أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل، وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا ليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، حيث يمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين ثلاثة أنواع منه: الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية الذي يتمتع بالحماية ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها البعض، وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب مرونته وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، ففي السوق ذو المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وفي السوق ذوا المرزنة الأعلى يبيع بثمن منخفض[1]، ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطا معينة ،هي:

- يفترض نظام الإغراق إنتاجا تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الضخمة، أي يفترض وضعا احتكاريا بين المنتجين للسلعة. فبغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.

- كما يفترض الإغراق إمكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح، مما يتطلب إلى جانب الوضع الاحتكاري، فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد، على نحو يمنع الاستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية.

يوجد ثلاث أنواع من السياسات الإغريقية ، وهي :

- **الإغراق العارض:** وهذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة في التخلص من فائض الإنتاج لسلعة معينة في آخر موسم من المواسم بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، وكذلك خطأ لمنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرارهم إلى التخلص من فائض الإنتاج في الخارج، حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في الداخل ثم العمل بعد ذلك على رفعها.

[1] زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص ص 291-292.

الإغراق قصير الأجل: ويهدف إما لتحقيق غرض معني وينتهي بتحقيق هذا الغرض مثال ذلك تخفيض مؤقت لأسعار البيع فتح السوق أجنبية، ويتميز الإغراق قصير الأجل بأنه قد يكون على نطاق يحمل المغرق خسارة كبيرة ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه ثم يعود محاولا تعويض ما أصابه من خسارة.

الإغراق الدائم: وهو عبارة عن سياسة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية، والاحتكار يعتمد على وجود حماية يتبقى بها على خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية.

يرى أنصار الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق عن طريق التدخل إذا كان الإغراق بهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية، ومن هنا تتضح خطورة الإغراق على هيكل الجهاز الغنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للدولة، ومنه الوصول إلى ضرورة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطرة.

5- **تخفيض قيمة العملة المحلية:** تقوم بعض الدول بإتباع سياسات مصرفية من أجل ضبط الوضع المالي والاقتصاد فيها ومن هذه السياسات ، نجد سياسة خفض العملة الوطنية، ويترتب على هذا الإجراء ما يلي:

- تشجيع الصادرات المحلية لارتفاع سعرها في الخارج عند تقييمها بالعملة الخارجية.

- تخفيض الواردات لأن عملية الاستيراد تتطلب الكثير من العملة مقارنة مع عملية الاستيراد الأمر الذي يحقق خسارة أو أرباحا غير اقتصادية مما يؤدي إلى تقليل الواردات من الخارج.

- تقليل العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

لتحقيق هذه الأهداف تحتاج عملية تخفيض العملة إلى عدد من الشروط، منها:

- تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة صادراتها.

- عدم تخفيض الأسعار الداخلية للسلع المراد التقليل من استيرادها .

- أن يكون الطلب على كل من الصادرات والواردات مرنا نسبيا، وإلا فلن يكون هناك أثر واضح من سياسة تخفي العملة المحلية أو الوطنية.

- أن لا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها أثر تخفيض البلد الأول لقيمة عملته[1].

يجب الإشارة إلى أن هناك فرقا بين انخفاض العملة والذي يتم نتيجة قوى العرض والطلب، في حين يحدث تخفيض العملة نتيجة قرار تتخذه الدولة إجراء مصرفي، ويعمل هذا الإجراء على جعل منتجات الدول المنخفضة لعملتها رخيصة بالنسبة للدول الأخرى في حين تكون منتجات الثانية مرتفعة الأسعار بالنسبة للدولة الأولى، الأمر الذي يزيد من صادرات الدولة المنخفضة للعملة ويقلل من وارداتها.

ثانيا: القيود الكمية:

بالإضافة إلى الأدوات أو الوسائل السعرية توجد أدوات وأساليب كمية، كأداة في السياسة التجارية لتحقيق أهداف اقتصادية، من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب، ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا النطاق، نجد نظام الحظر أو المنع ونظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد:

1 الحظر أو المنع: المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على كليهما، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلدان، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلدان، وهو يعتبر خطرا على التجارة الخارجية، حيث نجد نوعان من الحظر ، هما:

- **الحظر الكلي:** هو أن تمنع الدولة كل التبادل تجاري بينهما وبين الخارج، أي أن الدول تريد أن تكفي نفسها بنفسها، بمعنى سياسة الاكتفاء الذاتي، فالدولة تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية، وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن العالم.

-**الحظر الجزئي**: أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدولة المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها أساسية الاقتصاد الحروب، وقد تفرض الدول حصارا كاملا على بلد معين، فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه.

[1] وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 53.

وفيما عدا حالة الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين أخريين هما حالة الحظر لأسباب صحية والحظر لأسباب مالية.[1]

2- **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محدودة، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات كقيد على حرية التجارة الخارجية، وذلك إلى جانب الضرائب الجمركية، وقد كانت فرنسا أول من قامت باستخدام هذا الإجراء لحماية منتجيها من خطر السعر الجد منخفض للقمح الأسترالي، ثم تبعتها في ذلك الدول الأخرى، إلا أن نظام الحصص بدأت أهمية تناقص في الوقت الحاضر، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الرسوم الجمركية وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة.

يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهميها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعاب الأخص بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وبسبب تلك العيوب وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام، على أنه لا مفر من اللجوء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية.

3- **تراخيص الاستيراد:** تتمثل تراخيص الاستيراد في عدم سماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على الرقابة الخارجية، ويتميز هذا النظام بأنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيراده بطريقة مباشرة، حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيودا على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده، من بلد ما حجما معينا وتلجأ الدول إلى هذا النظام في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية.

جدير بالذكر أنه بسبب اشتداد المنافسة بين المستوردين في سبيل الحصول على تراخيص الاستيراد، فإن السلطات العامة تواجه مشكلة التوزيع هذه التراخيص، وعلى وجه العموم فإن ما يعاب على نظام تراخيص الاستيراد هو احتمال قيام الإدارة على توزيع هذه التراخيص على بعض المستوردين على حساب البعض الآخر، وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق هافانا الخاص بإنشاء هيئة

[1] وليد عابي، **حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، المرجع السابق، ص 54.

التجارة الدولية والذي أخذ بأحكامه فيما بعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة قد حرم على الدول الأعضاء تطبيق مثل هذا النظام.[1]

ثالثا: القيود التنظيمية

تعتبر الأدوات التنظيمية الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، ولعل ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال نذكر:

1- **المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم المسائل التجارية فيما بينها تنظيما عاما، ويشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تضممن مبدأ المعاملة بالمثل، وأهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شيوعا هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الدولة الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو لمواطني أي دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.

إضافة إلى معاهدات هناك الاتفاقيات التجارية، وهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية أو معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة، حيث يمكن التمييز بين الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بقصر مدته، حيث يغطي عادة سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقية التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال.

2- **اتفاقيات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا لأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منها مع الدولة الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي يتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف التي

[1] وليد عابي، **حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، المرجع السابق، ص 55.

تجري التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.[1]

3- التكتلات الاقتصادية: يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الوسائل المستخدمة في دفع عملة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلف، حيث زاد الاهتمام بإنشاء التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية كضرورة حتمية، وذلك راجع إلى الظروف والتطورات التي حدثت في الاقتصاد والعالم بعد ذلك حين، وعليه فإن الدول المتقدمة والنامية، قد لجأت إلى التكامل الاقتصادي باعتباره أفضل أسلوب لدفع العمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي بها، تظهر هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، حيث يقصد بالتكامل الاقتصادي تقوية الروابط الاقتصادية بين عدد من الدول عن طريق تنظيم عمليات الإنتاج والمبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج.

تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي، ومن أهمها:

3-1- منطقة التفضيل: تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معادلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمة مع الدول الأخرى ثابتة، ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي، ومن أمثلها منطقة التفيل الكومنويلث التي كونتها إنجلترا مع مستعمراتها السابقة سنة 1932.

3-2- منطقة التجارة الحرة: هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل الدولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوربا والتي تكونت سنة 1960، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تكونت عام 1993.

[1] زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 298.

3-3- الاتحاد الجمركي: هو عبارة عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول الغير الأعضاء . ويتضمن الإتحاد الجمركي الإجراءات التالية"

- التنسيق في ما بين الدول الأعضاء لسياستهم التجارية تجاه الخارج مثل عقد المعاهدات الجماعية.

- إلغاء الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات وكذلك مختلف القيود الأخرى، مثل الحصص وعقود التراخيص.

- توحيد التعريفة الجمركية لدول الاتحاد في مواجهة العالم الخارجي.

- الاتفاق على إنشاء جهاز مشترك تكون وظيفة تنظيم العلاقات بين أعضاء الاتحاد الجمركية.

- اتفاق الدول الأعضاء على جمع حصيلة الرسوم الجمركية التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد وتوزيعها فيما بينها.[1]

ومن أشهر الأمثلة على ذلك الاتحاد الجمركي، واتحاد البينوليكس الذي تأسس عام 1944، والاتحاد الأوروبي الذي تكون عام من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولكسمبورغ وهولندا 1957.

3-4- السوق المشتركة: وهو عبارة عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة لمواجهة الدول الغير أعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج. ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة والتي تأسست سنة 1958 من ستة دول وهي: بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وهولندا، ولكسمبورغ، والتحقت بعد ذلك بها كل من إنجلترا والدنمارك وايرلندا سنة 1972.

3-5- الاتحاد الاقتصادي: وهو عبارة عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الغير أعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج مع توحيد السياسية النقدية والمالية داخلها واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد، ويمكن النظر إلى الدولة الواحدة المكونة من عدة ولايات مثل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها اتحاد اقتصادي، كما كونت كل من بلجيكا ولكسمبورغ اتحادا اقتصاديا سنة 1921.

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 56.

6-3- الاتحاد النقدي: يؤسس الاتحاد النقدي عملة مشتركة بين أعضائه، هذا يتضمن تكوين سلطة نقدية مركزية التي ستحدد السياسة النقدية للمجموعة كلها، إن اتفاقية ماسترخت Maastricht treaty الموقعة بين أعضاء الاتحاد الأوربي في عام 1991 اقترحت استخدام عملة أوربية موحدة (اليورو) بحلول عام 1999، إلا أن هذا المشروع ظل محل تقييم دوري لأداء التنسيق بين السياسات النقدية بيد الدول الأعضاء حتى اكتملت مستلزمات استخدام العملة الموحدة في مطلع الألفية الثالثة.

يعتبر التكامل الاقتصادي الكامل أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتوحيد كافة السياسات الداخلية والخارجية المختلفة لهذه الدول، مما تتضمن وجود مؤسسات لها سلطة عليا فوق سلطة الدول الأعضاء.

توجد عدة أشكال للتكامل الاقتصادي بين الدول، ومن الملاحظ أنه يمكن تطبيق كل منها كشكل منفصل خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن التدرج من شكل إلى آخر مع مرور الزمن.[1]

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد أهم الأدوات غير التعريفية في التجارة الخارجية، كما ظلت الاتحادات الجمركية ظاهرة خلافية وغامضة لفترة طويلة في أروقة النظرية التجارية، وذلك لأنها وجدت دعما من كل مناصري التجارة الحرة والحمائية، مناصرو التجارة الحرة دعموا تحرير التجارة الخارجية بينما ثمن مناصرو الحمائية إقامة جدار جمركي حول سوق داخلي كبير أكبر حجما، قام جاكوب فينر Jacob Viner بتطوير رؤية تحليلية تتجلى بوضوح أكثر في كتابه بعنوان " قضية الاتحاد الجمركي" الصادر سنة 1950 والذي وضح فيه كلا الطرفين محقا وقد يكون مخطئا.

كما للإتحاد الجمركي آثار اقتصادية على قيامه بين مجموعة من الدول على مستوى الرفاهية الاقتصادية في هذه الدول، وتقرر النظرية الاقتصادية أن الاتحاد الجمركية له أثران مختلفان على التجارة والرفاهية الاقتصادية، الأثر الأول يسمى الأثر الخالق أو الأثر المنشئ، أما الأثر الثاني فيسمى الأثر التحويلي للتجارة.

الأثر المنشئ للتجارة يتمثل في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة إلى المنتجين الأكثر كفاءة (يتسمون بانخفاض التكلفة) داخل الاتحاد الجمركي، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضا للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، أما الأثر التحويلي للتجارة يتمثل في انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو

[1] وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 57.

تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فتقل الرفاهية الاقتصادية.

4- الحماية الإدارية:

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية، وتقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.[1]

وقد تقرر الدولة حظر الاستيراد والتصدير لبعض الدول، ويطلق على هذه السياسة سياسة الحظر والمنع وذلك لأسباب متعددة أهمها:

- قد يكون الحظر لأسباب صحية، كأن تمنع الدولة الاستيراد من دولة أخرى ينتشر فيها الأوبئة الناقلة للأمراض أو بسبب الإشاعات الذرية كما حدث في روسيا، ولأسباب دينية كأن تمنع دولة استيراد المشروبات الكحولية،

- قد تحتكر الدولة الحق لها استيراد بعض السلع، وتمنع القطاع الخاص من استيرادها كالأسلحة أو شراء بعض الأدوية.

- قد تحظر الدولة التعامل مع دول الأعداء، كأن تمنع الحكومة المستوردين من التعامل مع دولة أخرى أو التعامل مع الشركات المدرجة على القائمة السوداء.

- أو يكون الحظر لأسباب اقتصادية، قد تمنع الدولة كل تبادل بينها وبين الخارج أي أن الدولة تحاول أن تعيش في اكتفاء ذاتي.[2]

[1] وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 58.
[2] المرجع نفسه، ص 59.

المطلب الثالث: أساليب السياسة التجارية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، و تكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، و عليه نميز بين الأساليب السعرية، الكمية و التنظيمية.

أولا: الأساليب السعرية

و يتجلى تأثيرها في أثمان الواردات و الصادرات عن طريق رسوم جمركية، الإعانات، الإغراق، و خفيض سعر الصرف.

أ. الرسوم الجمركية: هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات)...، و يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم[1] الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية، و هناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية تنقسم إلى ما يلي:

- الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- الرسوم النوعية: تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
- الرسوم المركبة: و تتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.
- الرسوم المالية: و هي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، و يسود الهدف المالي للاقتصاديات النامية أين تمثل الرسوم الجمركية مصدرا رئيسيا لإيرادات ميزانية الدولة، لذا عادة ما تختار لذلك السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني أن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عليه ازدياد الإيراد الكلي.
- الرسوم الحمائية: هي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات تصدير.

و في كثير من الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا، فهو يتمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، و يصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هابرلر أن يكون الرسم ماليا اذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا نتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا.

[1] تزالت محمد، شاريف العربي، **السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي**، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015-2016، ص 32.

ب. الإعانات: يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات و المنح المالية المباشرة و غير المباشرة التي تقدمها الدولة لصناعة أو منتجات معينة، و كذا كل الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة.

و الإعانة للإنتاج (التصدير) هي مساعدة مالية من الدولة لصناعة معينة، بنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة (إعانة قيمية)، أو بمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة (إعانة نوعية).

و تعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بانها تدخل للسجلات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل.[1]

أنواع للإعانات: يمكن أن نصنف الإعانات إلى صنفين:

الإعانات المباشرة: و هي الإعانات و المساعدات المقدمة مباشرة إلى المشروع بغرض تحسين دوره الاستغلال، و تقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي.

الإعانات غير المباشرة: و تتمثل هذه الإعانات في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية.

الإعانات كأداة للسياسية التجارية:

الإعانة التصدير في إجراءات حمائية للشركات و المنتجين المحليين بالبيع في الخارج بسعر أقل من السعر الوطني، كما يمكن لدلولة أن تدعم استعمال سلع وطنية بدلا من استعمال السلع المستورة، لذا تعتمد العديد من الدول إلى تقديم إعانات مباشرة، و غير مباشرة للمؤسسات المحلية.[2]

ج. الإغراق:

يعرف الإغراق على أنه سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية، قصد اكتساب حصة أكبر في الأواق، أو الدخول إلى أسواق جديدة. و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل و تلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل و غيرها المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.

[1] تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 33.
[2] المرجع نفسه، ص 34.

تختلف تعاريف الإغراق من كاتب اقتصادي لآخر، أو بالنظر إلى الزاوية التي يحلل منها، و التعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بين السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي، و ينطوي هذا التعريف على صعوبة تحديد تكلفة السلعة، فهل يقصد بها تكلفة الإنتاج الحدية، أم المتوسطة، أم هل هذه التكلفة تخص كل الإنتاج، أما الفائض المصدر للخارج فقط؟ كما أن الظروف المحيطة بعملية البيع لها دور أيضا فهل يرجع اختلاف الأسعار الداخلية و الخارجية لظروف معنية أو أنها مقصودة، فقد تلجأ بعض الدول إلى التخلص من بعض السلع بأسعار أقل من السعر الداخلي أو الدولي، نظرا للمرحلة التي تمر بها، كأن تمر بمرحلة كساد أو تدفعها حاجاتها الماسة للعملات الأجنبية، بان ترضى بسعر اقل.

و يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال من الإغراق:

الإغراق الاقتصادي: و يظهر عندما تقوم الدول بدعم المصدرين المحليين عن طريق إعانات الإنتاج، التي تسمح بتخفيض مصطنع لتكاليف الإنتاج.

الإغراق الاجتماعي: يقصد بالإغراق الاجتماعي اعتماد بعض البلدان في صناعتها على يد عاملة رخيصة، و كذلك ضعف أو انعدام الحماية الاجتماعية، ففي مثل هذه الحالات تتغلب الصناعات المعتمدة على الأجور المنخفضة، و التكاليف الاجتماعية الزهيدة.[1]

أنواع الإغراق:

ينقسم الإغراق إلى أنواع هي:

- الإغراق المستمر
- الإغراق المؤقت
- الإغراق الدوري

الإغراق كأداة للسياسة التجارية:

كثيرا ما تلجأ الدول و المؤسسات الراغبة في اكتساب أسواق جديدة إلى الإغراق كأداة من أدوات السياسة التجارية، في محاولة منها لفرض سلعتها في البلدان المستوردة بأسعار اقل مما انتتجت به، و في الحقيقة هناك دوافع عديدة تجعل المؤسسات تتبع مثل هذه السياسة، منها محاولة الاستفادة من الإنتاج الكبير، فقد تجد المؤسسة في الإغراق الوسيلة المناسبة لحل مشكل ضيق السوق المحلية.[2]

ثانيا: الأساليب الكمية

[1] تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 35.

[2] تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 36.

زيادة عن الأساليب السعرية يمكن للدولة أن تتخذ وسائل أخرى من أجل التدخل في التجارة الخارجية، لكي تتحقق و مصلحتها الوطنية، و يعتبر نظام الحصص من اكثر الوسائل شيوعا و تقليدية.

أ. نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص، ذلك النظام الذي تتحدد بمقتضاه الدولة سفقا للواردات من سلعة معينة، في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، و هذا السقف يحدد تقليديا بالحجم كما يمكن أن يكون بالقيمة.

يمكن لهذا النظام أن يتراوح ما بين المنع المطلق لواردات و تحديد كميات معينة للدخول إلى الحدود الوطنية. كما يشمل كل الإجراءات التحديدات الكمية للدخول للسوق. و يمكن لهذه الحصص أن تكون مفروضة من جانب واحد أو متفاوض حولها كاتفاقية الألياف المتعددة أو التحديدات الإرادية عند التصدير. و بهذا الشكل المحددة أو تكون حصص قيمة و هي طريقة اقل شيوعا كأن يسمح باستيراد في حدود قيمة معينة و عادة ما يتطلب الأمر الحصول على ترخيص للاستيراد بدلا من القيد السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية.[1]

اصل الحصص و الأسباب:

ظهر نظام الحصص و للمرة الأولى بفرنسا، حيث كانت تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيها، و توفير دخول مناسبة لهم، ثم انتشر العمل بهذا النظام إلى باقي بلدان أوروبا و العالم. ففي سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، و نتيجة للسياسة الحمائية الأمريكية، تحولت صادرات القمح الاسترالية إلى أوروبا، حيث كانت أسعاره منخفضة جدا بشكل يهدد دخول منتجي القمح المحليين في فرنسا، و لم يكن أمام فرنسا لاستيراد القمح حتى ترتفع الأسعار في الداخل.

أنواع الحصص:

قد تعددت صور تطبيق هذ النظام، و من أهمها: [2]

الحصص الإجمالية: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين.

[1] تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

و يتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على مدار السنة، و إلا ترتب على ذلك تركيز كافة طلبات الاستيراد على الشهور الأولى من السنة. و يتم استهلاك كل الكمية في هذه الفترة، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى اختلالات في التموين.

الحصص الموزعة: في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتحديد الحجم الكلي أو القيمة الإجمالية المسموح استيرادها من الخارج، و تقوم بتوزيع هذه الحصة بين مختلف الدول أو المناطق المصدرة للسلعة، حيث تحصل كل دولة أو منطقة على نسبة مئوية من الكمية الكلية.

ثالثا: الأساليب التنظيمية

و تشمل كل من المعاهدات و الاتفاقات التجارية، أما المعاهدات التجارية فتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية و يمكن أن تشمل المعاهدة أطور ذات طابع سياسي أو إداري أما الاتفاق التجاري و هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، و تتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين، أما اتفاقات الدفع فهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام إلى يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حسابة مقايضة المدفوعات و متحصلات كل منهما على الأخرى و كذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها العمليات و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.[1]

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للرسوم الجمركية

تحتل السياسة الجمركية مكانة محوية في قطاع التجارة الخارجية، الذي يضم حركة و تبادل البضائع مع العالم الخارجي لأي دولة، حيث تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية في الدولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية

ترتبط السياسة الجمركية بعدة تعريفا تختلف من بيئة إلى أخرى، و سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد اهم المفاهيم و التعريفات الممكنة للسياسة الجمركية.

[1] نزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 40.

التعريف الأول: يوجد نوعان للسياسة الجمركية، معنى واسع يتصل بمجموعة الإجراءات و الأدوات و الوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية و معنى ضيق ينصرف على تحديد الفوائد الضريبة الجمركية لسلع التجارة الخارجية.

التعريف الثاني: يمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أي دولة و ذلك من خلال دراسة هذه الوسائل و الأدوات السارية بها باعتبارها تقنينا للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، و الأهداف المرجوة من هذه السياسة.

التعريف الثالث: ينصرف مدلول السياسة الجمركية إلى مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تتحدها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق و طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

التعريف الرابع: و تعرف كذلك بانها " صورة حية تتماشى و تتطور تبعا للنهضة الاقتصادية في كل أمة" كما أنها تعكس صورة التفكير المنظم لسيكولوجية الشعوب و انحرافهم نحو تحقيق الرفاهية البشرية القاطبة أو حيدهم عنها إلى إثارة القومية إثارة العنصرية.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية

توضع السياسة الجمركية لأي دولة من أجل تحقيق الأهداف العامة و من أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أولا: أهداف سياسية

يتجلى الهدف السياسي في رغبة الدول في دعم العلاقة السياسة مع بلدان معينة كمنحها تفضيلات جمركية و غيرها من تسهيلات التجارة الخارجية، أو في حالة الخلافات السياسية تستخدم العقوبات كسلاح لمنع الاستيراد و التصدير مع دول معينة.

ثانيا. أهداف حمائية

أ. حامية الإنتاج الوطني: يتمثل هذا الهدف في حماية المنتجات الوطنية و تشجيع الاستثمارات، فقد أصبح النظام الجمركي يمثل ذلك الجندي القائم على حماية المنتج الوطني.

ب. المساهمة في حماية المجتمع المحلي و البيئة من المواد الخطرة:

[1] ميلودي عمار، تقييم السياسة الجمركية في الجزائر، شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020، ص 08.

و يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- العمل على خلق و تعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين و المواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحية و البيئة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية المعينة و الجمعيات التطوعية غير الحكومية.
- رفع كفاءة أنظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة و الجمارك العالمية كون الإخطار البيئية متعددة المصادر و الأنواع لا تضبطها حدوج سياسية.
- رفع الكفاءة في مختبرات الجمارك و باقي المختبرات الوطنية في أعمال الفحص من أجل البحث عن المواد المضرة و الخطرة.[1]

المطلب الثالث: خصائص السياسة الجمركية

من خلال تحليل التعاريف المختلفة للسياسة الجمركية، يتبين لنا أنها تتميز بجلمة من الخصائص، و هذا لتداخلها مع الجوانب المالية، النقدية، التجارية للدولة، إضافة للعلاقات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، كما أنها ذات بعد تشريعي و عملي، و انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج الخصائص التالية للسياسة الجمركية:

- تعتبر السياسة الجمركية كجزء من السياسة المالية، باعتبارها تساهم في إيرادات العامة للدولة من خلال الضرائب و الرسوم و الإتاوات التي تفرض على الصادرات و الواردات، و لتي تقوم الإدارة الجمركية بتحصيلها على حركة السلع الداخلة و الخارجة و العابرة للإقليم ثم تقوم بخضها في الخزينة العمومية.
- تعتبر السياسة الجمركية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، و تعد المظلة التي تأسس تحتها السياسات المتخصصة في دعم و حماية الإنتاج الوطني و تسيير التبادل التجاري، بهدف رفع مستوى رفاه الشعب و تحسين معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الأهداف المرجوة في الدولة المعينة.
- تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا و تصديرا، حيث تسعى الدول من خلالها إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفائها من كافة الرسوم و الحقوق الجمركية، بهدف

[1] ميلودي عمار، تقييم السياسة الجمركية في الجزائر، مرجع سابق، ص 10.

مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري، و ميزان المدفوعات، و على زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.[1]

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة الإجراءات واللوائح والتشريعات التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية في التنمية، فكل الدول، مهما كان وجهها الاقتصادي و درجة تنميتها. تتدخل في إدارة وتوجيه تجارتها الخارجية.

و هذا بحجج متعددة، اقتصادية منها حماية الصناعة الناشئة، جذب رؤوس الأموال الأجنبية، معالجة البطالة حجة السياسة التجارية الاستراتيجية و غير اقتصادية كحجة الدفاع و الأمن، المحافظة على الطابع الوطني، و الحجج الأخلاقية و الدينية، و تستعمل لذلك الأساليب السعرية كالرسوم الجمركية، و لكمية كالحصص، و الإدارية كتراخيص الاستيراد و المعايير التقنية الصحية و البيئية، و غير أن درجة هذا التدخل تختلف من دولة لأخرى تبعا لدرجة تنمية هذا البلد و موقعه في التقسيم الدولي للعمل.

[1] شنية سمير، **دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات**، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 17.

الفصل الثاني: ماهية ميزان المدفوعات والميزان التجاري

تمهيد

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات يجب تسويتها و ذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، و تقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها و بين سائر بلدان العالم الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال من و إلى العالم الخارجي، و هذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات.

تعيش مل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، فلمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من و غلى دول أخرى أضف غلى ذلك انهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن و النقل و التامين.

حيث يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية و يرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال و يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد و صورة للعلاقات الاقتصادية و هو أم حسابات ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

أطلق الاقتصاديون على تسجيل تدفقات السلع و الخدمات، تدفق النقود في الاتجاه العكسي و الناتجة عن عمليات الاستيراد و التصدير و تحركات رؤوس الأموال، بما يسمى ميزان المدفوعات، و الذي خو سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى، و عليه فميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص و بطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية و المقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة و يقوم بإنجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب بحكومة.[1]

[1] عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة طاري محمد بشار، الجزائر، 2017، ص ص 178،179.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة و غير المقيمين في فترة زمنية محددة معينة عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي.[1]

وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأية دولة يخرج عن كونه عبارة عن سجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة و غير المقيمين خلال فترة زمنية معين عادة ما تكون سنة.[2]

كما يعرف ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية أنه سجل محاسبي منظم و شامل لجميع المبادلات و المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[3]

أما الجانب الإحصائي يعرفه على أنه وثيقة إحصائية تظهر مجموع المعاملات التجارية و المالية لبد ما مع بقية العالم فترة زمنية محددة و على هذا الأساس فإن ميزان المدفوعات يبين التدفقات السلعية و الخدمية و المالية بين المقيمين في هذا البلد و غير المقيمين حيث يسجل من جهة مجموع ما يستعمله البلد من بقية العالم و يسجل من جهة أخرى ما يدفعه هذا البلد غلى بقية العالم.[4]

بناء على ما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، و المالية النقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما و نظرائهم في الخارج و ذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، من هذه التعريفات نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تجري بين المقيمين و الغير مقيمين.

نقصد المقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذي يمارسون نشطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، و ذلك بغض النظر عن جنسيتهم، أما

---

[1] بن الشيخ رابح، **دور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات**، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 13.

[2] بن الشيخ رابح، دو ر السياسة التجارية في تحقيق ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 14.

[3] موسى شقيري نوري و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 188.

[4] الطاهر لجرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 241.

غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، و الأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة.

كما تعتبر السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية و الهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي ة التابعة للدول الأخرى من غير المقيمين. [1]

و يتم تسجيل العمليات الاقتصادية وفق القيد المزدوج و التي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان، مرة في الجانب الدائن (الأصول) ولكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة، و مرة في الجانب المدين (الخصوم) باعتبارها تمثل دخولا لقيمة تؤدي غلى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج، و بالتالي فغن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين، و يكون الرصيد الإجمالي لمجموع التسجيلات مساويا للصفر، و هو ما يعبر عنه بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، و يكون هذا نظريا فقط، أما الواقع فإن هذا التوازن في ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا، فقد يكون الميزان التجاري غير متوازن نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات، و يفسر ذلك بتغطية العجز من باقي عناصر هيكل الميزان الكلي.[2]

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و الواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف و مستوى الأسعار و التكاليف... إلخ.

2. يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب و عرض العملات الأجنبية، و يبين أص السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم و

[1] الجوزي جملية، **ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري**، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 04.

[2] العربي سواكر، **واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)**، شهادة ماستر، جامعة الشهيدة حمة لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 09.

نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي غلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة و نتائج سياستها الاقتصادية.[1]

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات كيفية توازنه واختلاله

كما تمت الإشارة إليه سابقا أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن خلاصة بالتعاملات التي تتم بين المقيمين لدولة و غير المقيمين خلال زمنية محددة.

المطلب الأول: مكونات ميزان المدفوعات

يتضمن كافة المعاملات الدولية تتم من قبل الإفراد منشآت الأعمال، والحكومة يضم ثلاثة حسابات فرعية أساسية و التي سنحاول التعريف بخصائص كل منها في ما يلي:

أولا الحساب الجاري: ويشتمل على ما يلي: [2]

1. تجارة السلع: يشتمل هذا البند على الصادرات و الواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق، و لذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة أي التي ترى و توزن و تعد عند مرمرها بالجودة الجمركية، و الصادرات تقيد في جانب الإرادات و الواردات في جانب المدفوعات و يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات اسم الميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة، و يسجل الميزان التجاري فائض إذا كانت قيمة الصادرات زيد عن قيمة الواردات يسجل عجز غذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.

2. تجارة الخدمات: يشمل هذا البند على الخدمات التي تقدنها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج، فالنوع الأول من الخدمات يقيد في الإيرادات و النوع الثاني يقيد في المدفوعات، فمثلا المدفوعات لشركة النقل الوطنية في الإيرادات أما المدفوعات في قيمة السلع المستوردة.

3. المداخيل: يشتمل على الفوائد و الأرباح تدرها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج و رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة، في الداخل الأولى تقيد في المتحصلات و الثانية في المدفوعات، يلحق بالفوائد و الأرباح أقساط القروض، و الأقساط هب عبارة عنم المبالغ المستحقة دوريا من اصل رأس المال المقرض أو المواطن و دفع هذه الأقساط يستبع في الواقع نتيجتين الأولى انه يؤدي إلى

[1] العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)، مرجع سابقن ص 10.

[2] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 164-165.

عملية نقل المبالغ من الدولة المدينة برأس المال غلى الدولة الدائنة و لهذا تقيد في إيرادات الدولة الأخيرة و الثانية انه يؤدي إلى إنقاص رأس المال في الخارج بمقدار الأقساط المدفوعة، و لذلك تفقد الدولة استثمارها في الخارج شيئا فشيئا.

4. التحويلات من طرف واحد: يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها حويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من والي بقية دول العالم دون أي مقابل، و قد يتم التحويل في صورة سلع و خدمات كالمنح الحكومية التي تتحذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية، و في هذه الحالة يظهر حساب السلع و الخدمات دائنا في الدول التي قامت بالتحويل بينهما المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية، أما في الدول المحول غليها فيظهر حساب السلع مدينا و القيد مقابلا لذلك سجل في الجانب الدائن من الحساب الخاص يسمى حساب الهيئات أو حساب التحويلات الحكومية أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية فيظهر حساب رأس المال دائنا ي الدولة التي قامت بالتحويل في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة فيظهر حساب راس المال قصيرة الأجل مدينا بقيمة التحويل، و حساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهيئات دائنا بهذه القيمة. [1]

ثانيا: حساب راس المال ويشتمل على: [2]

1. المعاملات الرأسمالية: و هي تلك المعاملات التي تتم في حالة تحويل الأصول المالية و اقتناء و بيع الأصول غير المتاحة، و قد تم إدخال هذا الحساب كأحد المكونات المنفصلة و المستلقة في ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.

2. الاستثمار المباشر: مقياس هذا يمثل صافي راس المال في خارج الدولة و في داخلها لتولي و ممارسة السيطرة و الرقابة على الأصول، على سبيل الحساب كأحد مكونات المنفصلة و المستقلة في ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.

2. الاستثمار المباشر: مقياس الاستثمار هذا يمثل صافي راس المال في خارج الدولة و في داخلها لتولي و ممارسة السيطرة و الرقابة على الأصول، على سبيل المثال فإن القيام إحدى شركات بناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعينة، فإن قيود رصيد التسديدات

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 176.

[2] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 274.

ستمثل تدفقا نقديا سالبا، و بالمقابل فإذا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في دولة معينة، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية و إن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا.

3. القروض الخارجية: يتضمن هذا البند مجموع القروض الخارجي التي يتم التعاقد بشأنها المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين، و تستهدف القروض الخارجية سواء تمت تعبئتها من قبل المتعاملين الخواص، أساسا تمويل الأنشطة الاقتصادية في البلد الذي قوم بطلبها، و يتم عادة اللجوء إلى القروض الخارجية عندما لا يكفي الادخار الداخلي لتغطية حاجيات التمويل في الاقتصاد الوطني.

3. حساب الذهب والاحتياطات النقدية: و يشتمل على ما يلي:[1]

1. تصدير واستيراد الذهب: يقصد بالاحتياطات النقدية احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة دوليا، حيث قد ذهب الخارج من الدولة أو المصر في الجانب الدائن شانه شان السلع العادية التي تصدر حيث يتم الأصول في مقابله على مقابل نقدي و بالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب حيث تلجأ الدولة إلى تصدير أو استيراد الذهب وفقا لأوضاعها الاقتصادية.

2. الاحتياطات النقدية: أي ما يتوفر لدى الدولة في الاحتياطي من العملات الدولية الكبرى و حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، دخول تلك العملات غالبا ما يكون بمقابل أي قابل تصدير السلع للخارج و بالتالي تقيد في الحساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فتقيد العملية في الحساب المدين.

رابعا: السهو و الخطأ :في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى السهو و الخطأ، و هذا البند تقيد فيه أي عمليات تم إغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاثة السابقة، أو أن يدون فيه تصحيح لقيد خطأ تم في احد الحسابات الثلاثة، و غالبا ما يكون هذا الحساب قليل الشأن، حيث قد يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان. [2]

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010، ص ص 161-162.

[2] مرجع نفسه، ص 162.

المطلب الثاني: توازن و اختلال ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات يشمل نوعان من المعاملات، أو لهما تمثل بنود إضافية حيث تؤدي غلى زيادة الإيرادات للقطر، و ثانيهما يمثل بنود نقض لأنها تنجم من المدفوعات الخارجية، و الخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم توازن هذين البندين سواء بهيئة عجز أو فائض و هذا الاختلالات متعددة منها الموسمية الدورية.

و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن ذلك و الذي عادة ما يتطلب فترة تمتد غلى سنوات عدا و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسمية و من بين هذه الإجراءات السياسة النقدية، المالية و غيرها.[1]

أولا. التوازن عن طريق السياسة المالية و النقدية

تعتبر السياسة المالية و النقدية من بين أهم السياسات المستعملة من طرف الدول لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و القضاء على الاختلال.

1. السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصري و تمثل الإجراءات و الأدوات التي تؤثر فيتئمان و شروطه، و البنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة و يعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة.

حيث يقوم البنك المركزي بضخ المزيد من النقود و تسهيل الحصول على الإثمان فيرتفع مستوى الاستثمار و العمالة داخل المجتمع و يرتفع الطلب بشكل عام و يكون ذلك في أوقات الكساد، و تعمل السياسة النقدية بصورة رئيسية عن طريق التحكم بدرجة كبيرة في عرض النقود داحل الدولة، بل أن كل الأدوات المستعملة في السياسة النقدية تسعى إلى التحكم في كمية النقود و تتمثل هذه الأدوات في:

- سياسة السوق لمفتوحة
- سياسة الاحتياطي الإلزامي

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، الأردن، 2002، ص 123-126.

- سياسة سعر الخصم.

أ. سياسة السوق المفتوحة:

يقصد سياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا لأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالي سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع خاصة السندات الحكومية و ذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، و قد يصل الأمر أحيانا غلى جانب الأوراق المالية الذهب و العملات الأجنبية.

ففي حالة الركود و الكساد يسعى البنك المركزي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال إمكانية البنوك في منح القروض.

أما في حالة كان الاقتصاد يعاني من التضخم فإن البنك المركزي يسعى إلى تقليل حجم النقود المتداولة و بالتالي يستخدم سياسة نقدية انكماشية حيث يقوم ببيع سندات حكمية بأسعار فائدة مغرية مما يحفز على شراء تلك السندات و بالتالي تقل كمية النقود المتداولة و من ثم و من ثم تنخفض قدرة البنوك على منح الائتمان و بذلك ترتفع أسعار الفائدة. [1]

ب. سياسة إعادة الخصم: المقصود بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء خصم الأوراق المالية لديه لفائدة هذه البنوك للحصول على احتياطات أكبر تساعدها على زيادة حجم القروض الممنوحة ممن قبلها، ويستعمل البنك هذه السياسة لأغراض انكماشية أو توسيعية.

ففي حالة الركود و الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض و بالتالي تزداد قدرة البنوك التجارية على منح القروض و خاصة المستثمرين أن تخفيض سعر الخصم على البنوك التجارية من قبل البنك المركزي سينعكس على تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور و هذا بدروه يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد عبر دعم مستوى الطلب الكلي.

أما في حالة الانكماش أو إتباع سياسة التضييف النقدي تتجه أسعار الفائدة في السوق صعودا عند الطلب و تتجه المصارف التجارية إلى بيع ما تملكه من أذونات خزانة أو أية أصول أخرى سائلة للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة و هذا الأمر يدفع البنك المركزي إلى رفع سعر الخصم لردع المصارف التجارية من التوسع في منح القروض الائتمانية من ناحية و لإعادتها إلى

[1] منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013،ص 34.

السير في السياسة التي رسمتها الدولة و بذلك يتم التحكم في كمية النقود المتداولة و القضاء على التضخم.

ج. سياسة الاحتياط الإلزامي

يعرف الاحتياط القانوني بأنه احتياطي السبولة، حيث أن البنوك التجارية و يمكن أن تتضمن احتياطها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة غلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم و السندات و الكمبيالات و الذهب و العملات الصعبة و عادة فإن لبنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل البنك المركزي و يطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن [1]البنوك التجارية يجب عليها و بصفة إجبارية و بمقتضى القانون الاحتفاظ بها و يترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه

و أول من اعتمد هذه السياسة ه الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الأمريكية سنة 1933، أما في الجزائر تم تطبيقها بصدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك إن تودع في حساب مجمد يتبع فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، و ذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي الإلزامي.

لا يمكن أن يتعدى نسبة الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لأحسابه و يجوز تحديد نسبة أعلى في حالة الضرورة، إن هذه السياسة ترمى إلى حماية المودعين من الأخطاء التي قد تنجم عن التصرف غير الرشيد للبنوك التجارية، ثم أصبت أداة يمكن بواسطتها التأثير على مقدرة البنوك في منح الائتمان، حيث منح السياسة النقدية، و تعد من أهم السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد و التضمن و ذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة هذا الاحتياطي الإلزامي.

2. السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة، من برنامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النتاج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة

فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

[1] منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 35.

أو هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات للدولة عن طريق الضرائب و غير هذا من الوسائل و ذلك بتقدير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات.[1]

و يتخلص مضمون هذه النظرية أنها تساهم في السيطرة على التضخم و تقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الاتفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق إنقاض الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين، فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخول و الأرباح فإن الدخل المكن التصرف فيه ينخفض و بذلك ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

و إذا فرضت ضرائب على السلع و الخدمات فإن الأثر سيكون مباشرا على الاستهلاك و ينخفض الإنفاق عليه بسبب ارتفاع التكلفة.

و لهذا ففي فترات التضخم على الدولة أن تكبح إنفاقها هي و تزويد من أسعار الضرائب، و تشجع الادخار أو إدخال مشاريع الادخار الإجباري، إدارة الدين العام بحيث تنخفض كمية عرض النقود فكلما كانت قدرة هذه السياسة المتبعة في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و ما ينتج عنه من نقض في الواردات و زيادة في الصابرات بنسبة كبيرة، فإنها ستكون فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. يظهر ذلك من خلال رفع و زيادة مضاعف الإنفاق الحكومي و مضاعف الضرائب و مضاعف كمية النقود، فكلما كان حجم المضاعف أكبر كلما كانت هذه السياسة و الإجراءات الأكثر قدرة على القضاء على العجز في ميزان المدفوعات. [2]

ثانيا. الاختلال في ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات إلى مجموعة من الاختلالات:

1. الاختلال العارض: و هو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و لا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة، و مصال ذلك العجز الذي يحصل في الدولة الزراعية، نتيجة إصابة محمول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال، مما يؤدي غلى اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض التحصيلات من العملات الأجنبية، و مثلما يؤدي الحدث العارض إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي و مثال ذلك ما قد تجد له حروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يزيد صادرات الدول المنتجة لها و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعة.

[1] منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 36.

[2] منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 37.

2. الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلي مايزان المدفوعات، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده و العكس صحيح، و هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي مع الخارج أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز و مثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المتحمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.[1]

3. الاختلال الدوري: يحتاج النظام الرأسمالي عادة نوبات الرواج و الكساد ينعكس أثرها على فائض و تارة أخرى يحقق عجزا.

و هذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية.

و مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة أخرى من خلال التجارة الخارجية.

فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة واردات من الدول الأخرى و من شان هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج و التوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع مما ينعكس اثره على موازين مدفعاتها، و بالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

4. الإخلال النقدي: من المعلوم أم مستوى أسعار مختلف السلع و الخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة و هذا التفاوت في المستوى أسعار مختلف السلع و الخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة و هذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول، و بمعنى آخر فهناك علاقة معينة بين تغيير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية و تغيير سعرها في الأسواق العالمية، مما قد يحدث انخفاض قيمة عمله الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالدول الأخرى، مما قد يترتب عليه ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يسمى بالاختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمة النقد الوطني و الأسعار السائدة.

5. الاحتلال الاتجاهي أو طويل الأمد: و هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو ذلك انه من خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة.

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجماعية، 2007ص 260.

أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية و الوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين راس المال، اللازم للنمو الاقتصادي، و يفسر ذلك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات، و لذا تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار و هذه مشكلة تواجه الآن معظم الدول النامية.[1]

المبحث الثالث: ماهية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي و هيكله في الدولة وحيث انه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، و ضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها غلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنوعيه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

الميزان التجاري التوازن التجاري هو الفرق بين قيمة واردات و صادرات البلد، و هذا ما سنتطلق إليه في هذا المطلب.

1. مفهوم ميزان التجاري يسجل الميزان التجاري تدفق البضائع بين بلد ما و بقية العالم (المواد الخام، و السلع المصنعة، إلخ).

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة. (عادة ثلاثة اشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد.

الميزان التجاري الإيجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزات أو ما يسمى " الفائض التجاري".[2]

2. مفهوم الصادرات و الواردات:

1.2 مفهوم الصادرات: تعرف الصادرات عل أنها ذلك الجزء من النتاج الوطني الداخلي المباع إلى العامل الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب النتاج الوطني.

[1] محمود يونس ، مرجع سابق، ص 261-262.

[2] فؤاد هريات، محددا الميزان التجاري الجزائري، شهادة ماستر، جامعة محم خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 15.

كما تعرف الصادرات أيضا بانها سلع و خدمات و اصو رأسمالية تباع غلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، و يمكن أن تكون تدفقات سلعية و خدمية و قد تكون تدفقات لأصول رأسمالية. [1]

2.2 مفهوم الواردات:

تعرف الواردات على أنها الجزء الناتج الوطني للدول الأخرى و الذي يتم استعماله في حدود الدول عن طريق تدفق استيراد السلع و الخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصيب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع. [2]

3. أهمية الميزان التجاري:

- يعكس الميزان التجاري اهم العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد ما.
- يمثل الميزان التجاري الأداة المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية.
- يعتبر المؤشر الاقتصادي الهام و المعيار الأساسي لوضيعة التجارة الخارجية للدولة.
- يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات من خلال ما يتعلق من سلع و خدمات المصدرة و المستورة. [3]

المطلب الثاني: التوان والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التج يتحدث بصفة مستمر و بصورة شائعة، في حين أن حالة التوزان نادرا كاث تتحقق في الوقاع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول غلى توزان في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها قدر الإمكان، و العمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول غلى حالة التوان.

[1] فؤاد هريات، محددا الميزان التجاري الجزائري، المرجع السابق، ص 16.
[2] فؤاد هريات، محددا الميزان التجاري الجزائري، المرجع السابق، ص 17.
[3] فؤاد هريات، محددا الميزان التجاري الجزائري، المرجع السابق، ص 17.

1. التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، ا يان حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي+ الواردات= الطلب المحلي+ الطلب الخارجي (المنتجات المحلية

معناه: الإنتاج المحلي+ الواردات= الطلب المحلي+ الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، و حالة التوزان هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، و نتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات و عدن التغير ارتفاعا و انخفاضا (تحقق توازن خارجي)، و بالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي و خارجي.[1]

2. الاختلال في الميزان التجاري: يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلولتها في الدول الأخرى و تسمى هذه الحالة بحالة الفاض في الميزان و يسمى عجزا عنما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى.

1.2 أنواع الاختلال في الميزان التجاري: ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

أ. الاختلال الطارئ: يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، و ذلك عندما تفر أوضاع و ظروف معينة.

ب. الاختلال الدوري: و هو الاختلال الذي يتحقق أساس في الدول الرأسمالية المتقدمة، و المرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية.

ج. الاختلال الدائم: و هذا النوع من الاختلال يستمر وجوه لفترات طويلة، و ينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية و يطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي و هو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة.[2]

[1] فؤاد هريات، محددا الميزان التجاري الجزائري، المرجع السابق، ص 18.

[2] فؤاد هريات، **محددات الميزان التجاري الجزائري**، مرجع سابق، ص 19.

خلاصة الفصل

نستخلص من دراستنا لهذه الفصل إين ميزان المدفوعات له أهمية كبيرة إذ يعكس العلاقات الاقتصادية بين الدول، و يبين تعامل البلد مع اقتصاديات العالم الخارجي، و قد يتعرض هذا الميزان إلى اختلالات مؤقتة كانت أو دائمة، و ذلك لعدة أسباب سواء يمكن توقعها أو لا يمكن التنبؤ بها، لذلك لا بد من اللجوء غلى حلول لتسوية هذه الاختلالات و معالجته.

كما يمكننا القول أن الميزان التجاري يتأثر بعدة متغيرات اقتصادية التي من شأنها تخديد رصيده سواء كان ذلك بفائض أن يعجز، حيث يعد الميزان التجاري احد أهم حسابات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحة اقتصاد البلد، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن ضعف في اقتصاد البلد.

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الركيزة الأساسية للمجتمعات، لكونه يهتم بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية دون التبذير من أحل تلبية مختلف الحاجيات فيما تبقى التجارة الخارجية عنصر من أهم القطاعات الاقتصادية، و ذلك باعتبارها قوة دفع التطور، و كذلك لتصريف الفائض المحلي و مصدر لجلب العملة الصعبة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي هتم بتجارتها خصوصا في الآونة الأخيرة لما نراه من تطورات سريعة، لهذا من الضروري النظر في بعص الاصطلاحات التي تقوم بها داخل الوطن، حتى تتأقلم مع الأوضاع السياسة و الاقتصادية الخارجية، و من بين الإصلاحات: قطاع الجمارك الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كونه يعد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، اذا أصبح من الضروري البحث عن إجراءات جديدة تهدف إلى عصرنة الإدارة الجمارك، و لذلك فإن الدور الجمارك لا يكمل إلا بإدخال العصرنة الجمركية و عصرنة هذه الغدارة و تكييفها مع الوضع الاقتصادي الجديد.

الفصل الثالث: أثر الرسوم الجمركية على الميزان التجاري الجزائري (دراسة تطبيقية)

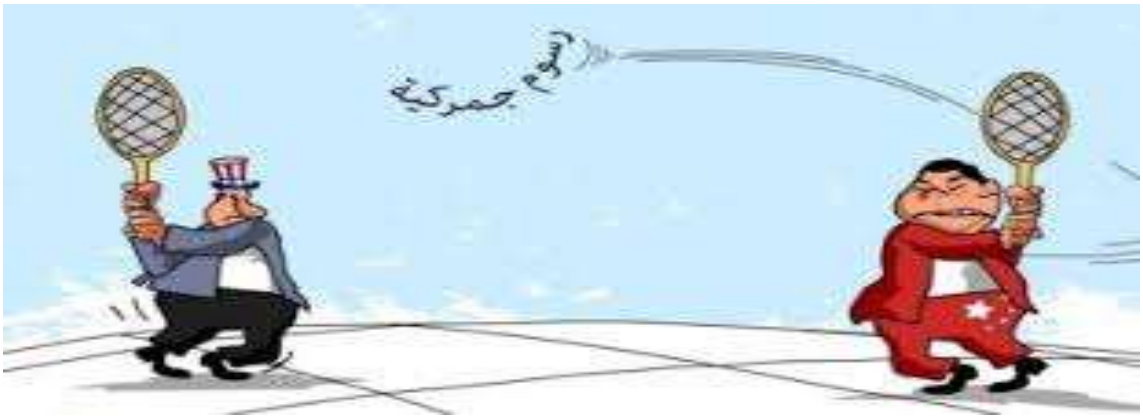

المبحث الأول: تعريف إدارة الجمارك – الجزائر-

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة بشان تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، و استيفاء الشروط و القيود الاستيرادية المقر عليها، بالإضافة إلى حماية النظم الاقتصادية لكل دولة، و أن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل الإخلال بالنظام الاقتصادي التي تحميه التشريعات الاقتصادية، و لضمان فعالية القوانين الجمركية و سرعتها و انضباط تنفيذ أحكامها، أصبح للمشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ و في حدود الاختصاص.

المطلب الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية

تعد الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، و ضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين و احترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية و تحركات الأشخاص و وسائل و سائل النق البرية و البحرية و كذا الجوية من والي الخارج.

كما أن الجمارك عبارة عن إدارة عامة عند عمليات الاستيراد و التصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية و التشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج و مراقبة ذلك[1].

المطلب الثاني: تنظيم الجمارك الجزائرية

عملت الجزائر على أعطاه أهمية بالغة للجمارك في إعداد و تنفيذ برنامجها الاقتصادية، و عملت على تقوية هذا الجهاز، من خلال إنشاء المديرية العامة الجمارك، مع طوير هيكلها التنظيمي و تدعيمها بالوسائل المادية و البشرية. 98

مجال نشاط الجمارك:

الإقليم الجمركي:

هو لجزء من الأراضي أو البحار الخاضعة للرقابة و الإيجارات الجمركية المحددة في النظام الجمركي، و تمارس فيها غدارة الجمركية نشاطها وفق الشروط المحددة في القانون، و حسب المادة 29 من قانون الجمارك فإنه ما يعرف بالنطاق الجمركي و الذي يشمل:

المنطقة البحرية:

[1] ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 39.

تتكون من المياه الإقليمية و المياه الداخلية، كما هي محددة في التشريع المعمول به.

المنطقة البرية:

تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم، كما تمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم، و تسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضورة تحديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم إلى غاية 60 كلم.

المطلب الثالث: مهام إدارة الجمارك الجزائرية

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك، فهناك ممن يعتبرها غدارة ضريبة بحكم أنها تابعة لوزارة المالية، و السبب تعتبر مصلحة لمختلف الرسوم و الضرائب أما البعض الآخر فيعيطها صفة اقتصادية كونها تعلب دورا اقتصاديا أكثر من الجبائي، لكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة الإنعاش و تطوير الاقتصاد الوطني، و بأن قانون الجمارك يحدد بدقة المهام الأساسية لإدارة الجمارك يحدد بدقة المهام الأساسية لغدارة الجمارك التي يمكننا وصفها بمزدوجة المهام الاقتصادي و الجبائي و خاصة في المجال الاقتصادي و تلخص هذه المهام في:[2]

1. المهمة الجبائية: تتمثل في تأمين و تغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين و قواعد تشريعية.

2. المهمة الاقتصادية: تهدف للاستجابة إلى قواعد و متطلبات اقتصاد السوق الذي يهدف إلى الانفتاح أمام المبادلات الخارجية، و تعمل إدارة الجمارك في الآفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى و ذلك عن طريق توفير الامتيازات الإضافية للاقتصاد.

المبحث الثاني: تطور الرسوم الجمركية – الجزائر-

تشغل الجمارك الجزائرية مكانة محورية رقابة و إدارة التجارة الخارجية، حيث عرفت تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف المراحل.

المطلب الاول. المرحلة من 1962 إلى 1969:

بعد الاستقلال مباشرة، عرفت الجزائر تحولات اقتصادية واسعة، ففي افريل 1963، أنشئت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكلت مصلحة

[2] ميلودي عمار، مرجع سابق، ص 39.

التحويلات الخارجية والجمارك، وفي 15 ماي 1963، صدر قرار وزاري حدد مهما المديرية التي قسمت بدورها إلى مديريتين فرعيتين هما المديرية الفرعية للتجارة الخارجية والمديرية الفرعية للجمارك.

و قد تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية في أكتوبر 1963، التي شجعت استيراد التجهيزات الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة بـ 10 %. بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15 و 20 %، و ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن، أن السلطات الجزائرية قد وجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة فرضت على باقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، و الحد من استيرادات السلع الغير ضرورية لعملية التنمية.[3]

أما في افريل 1964، فتم تأسيس مراقبة المبادلات و هذه المراقبة كانت مرنة، لأنه لم يكن في تلك الفترة منع لنقل رؤوس الأموال إلى الخارج، وتمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات اغلب راس مالها للقطاع العام، الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى مجودات المبذولة من أجل إنجاح مخطط التنمية و توجيه التطبيقات و العمليات من الضروري إحداث بعض التغيرات على هذه الهيئة، التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي، و هذا ما حدث في 01 سبتمبر 1964، بموجب مرسوم رقم 64-279، حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها.

أما بالنسبة لسنة 1968، فقد تمت مراجعة نظام التعريفة و تعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدة استراتيجية التنمية الوطنية.[4]

المطلب الثاني: لمرحلة من 1979 إلى 1970:

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد لتجارة الخارجية، و احتكار خدمات المسير من طرف المؤسسات الوطنية، و تنشيط الأعوان الاقتصاديين، و تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية الإجمالية لتسييلا علية الاحتكار، هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة فرضت إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا مع المتطلبات الجديدة لمراقبة التجارية الخارجية، و الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة هي:

- إتباع نظام الحصص (التحديد الكمي للواردات)

[3] شنيه سمير، **دور السياسة الجمركية في شريد الواردات**، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 96.
[4] شنيه سمير، مرجع سابق، ص 97.

- نظام خاص بالمواد الحرة.
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973.

وقد عملت تلك الأنظمة على تنظيم و مراقبة المنتجات المستورة، و تحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلة بالرغم من ذلك، سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969، إذ قدر بـ 25 %، بينما سجلت سنة 1977 ما يعادل 5.31 %، الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 87-02، المؤرخ في 11 فيفري 1978، و المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و منعا لممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979. [5]

المطلب الثالث: المرحلة من 1980 إلى 1988:

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة، و سعيا إلى تشجيع المبادرات و الأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزار المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة(مديرية الجمارك) باعتبارها مديرية عامة، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-237 لسنة 1982، الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية، إذا قسمت غلى خمس مديريات مركزية، و نلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم و تسيير العمليات التجارية، و ذلك بتدخلها المباشر في التجارة الخارجية.

د. المرحلة من 1988 إلى يومنا هذا:

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة، كونها تميزت بالتحير التدريجي للتجارة الخارجية، إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين و النصوص التشريعية التي أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من حلال مرسوم التنفيذي رقم 90-324، الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1990، روحا جديدة سايرت هذه المعطيات، حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى أبرع مديريات مركزية.

و من مميزات هذه المرحلة:

- التخلي عن سياسة الاحتكار، و تبني اقتصاد السوق على مبدأ الحرية التجارية المنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض و الطلب.
- تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.
- تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة و إجراءات حديثة للتطبيق. [6]

المبحث الثالث: أثر الرسوم الجمركية على الميزان التجاري

[5] شنيه سمير، مرجع سابق، ص 97.

[6] شنيه سمير، دور السياسة الجمركية في شريد الواردات، مرجع سابق، ص 98.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أثر الرسوم الجمركية على الميزان التجاري، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تطور الصادرات ، ثم تطور الواردات بعدها درسنا تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر و تأثير التعريفة الجمركية على الواردات و الصادرات.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية:

جدول رقم 01: الصادرات في الجزائر

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التطور الصادرات	57052.586	73489	71866	64974	60061	34668	34668	30026	35191

المصدر: الاعتماد على وثائق المؤسسة الوحدة: دولا أمريكي

الشكل رقم 01: الصادرات في الجزائر

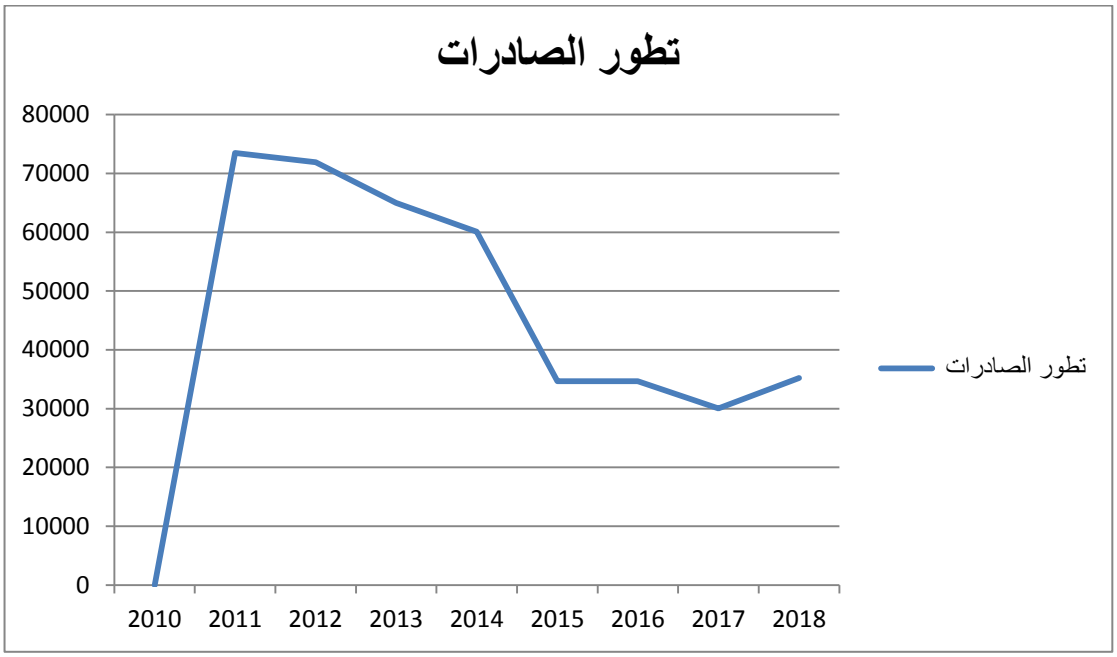

المصدر: الاعتماد على الجدول أعلاه و برنامج excel

و ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول و الشكل الموضح أعلاه ما يلي:

الانخفاض القوي و المتواصل لقيمة الصادرات، حيث انتقلت قيمة الصادرات من57052.586 دولار أمريكي في سنة 2010 و واصلت بالانخفاض حتى سنة 2018 وصلت إلى 35191.

إن الدولة الجزائرية في الواقع سارعت إلى تبني عديد الإجراءات التي يمكنها من زيادة قيمة الصادرات بواسطة جملة من الأدوات و الإجراءات الجمركية التي تعمل على الحد من عزو المنتجات الأجنبية و المدعمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية:

جدول رقم 02: الواردات في الجزائر

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التطور الواردات	40473	47247	50378	55028	58580	51702	47089	46059	46330.21

المصدر: الاعتماد على وثائق المؤسسة **الوحدة: دولا أمريكي**

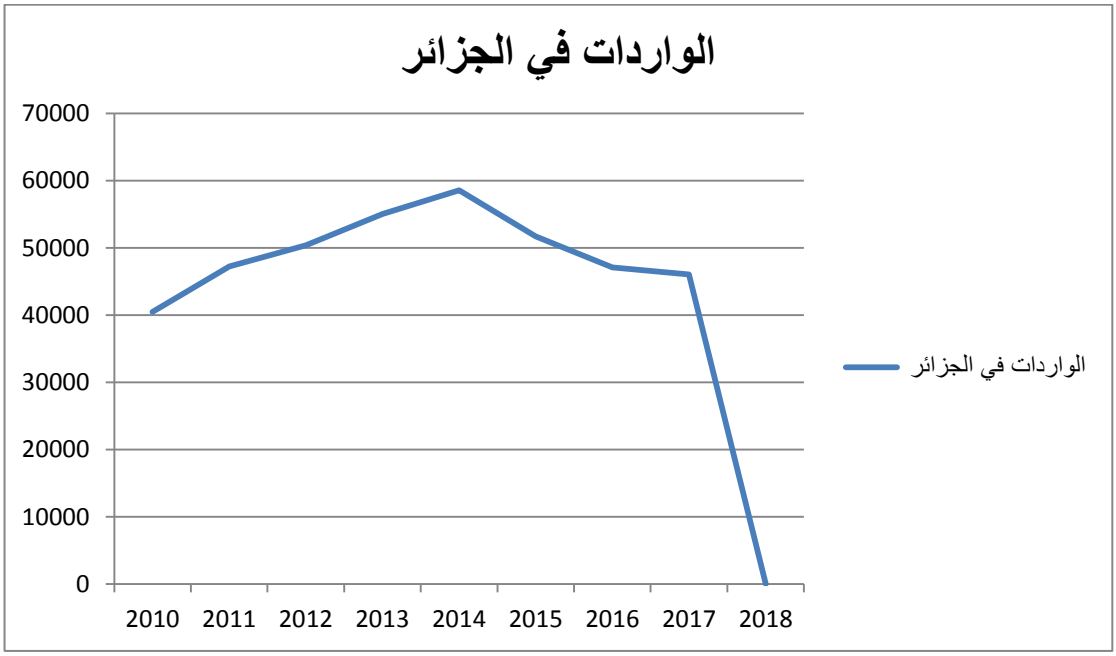

المصدر: الاعتماد على الجدول أعلاه و برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن:

قيمة الواردات السلعية من المواد الغذائية أنها في حالة نقصان أو انخفاض قيمتها من عام إلى آخر حيث أنها في سنة 2010 كانت 40473، ثم بدأت بالارتفاع في سنة 2014 قدرت بـ 58580. حتى انخفضت بشكل نهائي في سنة 2018 بـ 46330.21.

و هذا راجع إلى انتهاج الدولة الجزائية لسياسة جمركية، ناجعة من خلال عمل على ترشيد وارداتها.

المطلب الثالث: تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر و تأثير العريفة الجمركية على الواردات و الصادرات خلال فترة (2010-2018)

1.3 تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

عرفت الحصيلة الجمركية تطورا نحو الزيادة انطلاقا من التسعينات و هطا الارتفاع مرتبط بالإصلاحات التي مست معدلات التعريفة الجمركية، و لتبيان ذلك ندرج الجدول التالي الذي يمثل الحصيلة الجمركية في الجزائري ما بين 2010 و 2018 كما يلي:

جدول رقم 03: تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018):

السنوات	الحصيلة الجمركية
2010	493.545
2011	460.212
2012	492.502
2013	578.642
2014	792.847
2015	940.000
2016	908.470
2017	1000.660
2018	980.500

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك

شكل رقم 03: تطور الحصيلة الجمركية للجزائر خلال الفترة (2010-2018)

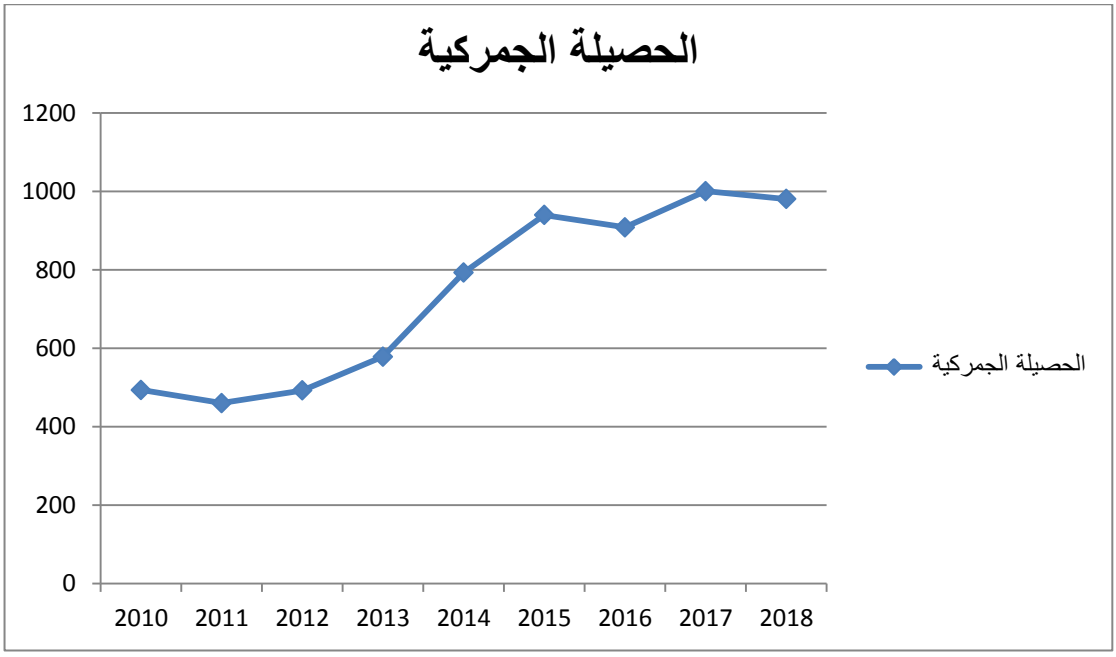

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

من خلال الشكل البياني أعلاه يمكن ملاحظة و بوضوح أن الحصيلة الجمركية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى مستوى لها في ظل المساعي لتحرير التجارة الخارجية، حيث بلغ معدل نمو الإيرادات الجمركية مستويات قياسية مقارنة بسنة 2010، أين سجلت الحصيلة الجمركية رصيد 493.545 مليار دينار، و مع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في سنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014، فإن هذا يساعد على زيادة الواردات الناتجة في الأسواق الدولة، و زيادة في الطلب على النفط الجزائري في ظل الظروف الحالية، و كنتيجة حتمية فإن هذه الفوائض في الإيرادات ستزيد في المقابل من الدخل القومي و الفردي.

و كنتيجة حول الحصيلة الجمركية فإنها عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2010-2018، و هطا ما خفض من الضغط الجمركي و شجع على الاستثمار و شجع على دخول السوق الجزائرية من خلال جملة من الاتفاقيات البيئية و الإقليمية و الدولية.

2.3 تأثير التعرية الجمركية على الواردات والصادرات

يمكن القول أن التعريفة الجمركية و منذ الاستقلال عرفت تطورات كبيرة، حيث انتقلت من 17 معدل للتعريفة الجمركية في 1986 نتيجة العجز في الموازنة العامة و محاولة زيادة إيرادات الدولة، إلى 03 معدلات فقط.

إذن و كحصيلة معرفة عن العلاقة بين التعريفة الجمركية و ميزان التجاري، أنه تؤثر التعريفة الجمركية في الجزائر على الواردات بشكل خاص، على عكس الصادرات و التي لا تؤدي فيها الإجراءات الجمركية إلى نتائج مرغوبة نتيجة صعف الإنتاج الموجه للتصدير و إعفاء كل الصادرات النفطية من الرسوم الجمركية.

و بالتالي فالتعريفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات الجمركية مما يضجع على دخول السوق الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث

في ختام هذا الفصل و الذي حاولنا فيه إبراز مدى تأثير التعريفة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري، نظرا لكون هذا الأخير تؤثر فيه التعريفة بشكل عام و الواردات بشكل خاص.

و بتتبعنا لمسرا التجارة الخارجية فيمكن أن نلخص غلى أن الواردات الجزائرية مستمرة و متواصلة طوال فترة الدراسة، على عكس الصادرات و التي عاني من اختلالات نتيجة تبعيتها لأسعار النفط في الأسواق العالمية و غياب هيكل صادرات يمكن أن يوازي و يساير الزيادة في الواردات.

خاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة إحدى اهم المواضيع الاقتصادية، المتعلقة بالسياسة الجمركية التي تعتبر من بين اهم التأثير في السياسة المالية و الاقتصادية للبلاد، حيث تسعى الدولة للتأثير في حركة التجارة من خلال الرسوم الجمركية، فتخفض التعريفة الجمركية لمواد يحتاج إليها السوق أو لمواد واردة من أسواق معينة كنوع تشجيع التعاون بين دول بعينها، و ترفع التعريفة الجمركية حين تهدف إلى تقليص حجم الواردات من منتج معين وصولا إلى هدف اقتصادي في إطار خطة اقتصادية عامة.

و كانت التعريفة الجمركية مجرد فكرة، إلا أنها دخلت حيز التنفيذ كم طرف جميع الدول، فأصبت عنصر في ميدان التجارة و المبادلات التجارية، حيث أدخلت عليها قوانين جديدة و عدلت لتكون مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، و بما أن الجزائر منذ مدة في الاقتصاد العالمي و منهاجيته لنظام اقتصاد السوق فهي تحول الانضمام إلى OMC و اتخذتها كوسيلة أخرى للخروج من السياسة الجبائي و احتكار التجارة الخارجية لطا قام الجمارك بمجهود جبار في التكوين و تحديث السائل و المناهج و طرق التسيير و التفتيش و الرقابة بشكل يتناسب مع النظام العالمي الجديد.

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مدى مساهمة إدارة الجمارك و سياستها الجمركية المفروضة في ترشيد الواردات و الصادرات و هذا نظرا لأهميتها البالغة لمونها المحرك لعجلة التنمية الاقتصادية، و الجزائر لها من الموارد الطبيعية و البشيرة و المالية التي تمتلكها التي جعلها ن الدول الأقل استيراد في العالم، و لكنه دور السياسية الجمركية في ترشيد الواردات بمختلف أنوعها، تطرح عدة مشاكل منذ وقت طويل، بالنسبة للإدارة الجمركية و يعود هذا الانشغال غلى التهديدات التي يطرحها على كل المستويات و خاصة الاقتصادية منها، و ما يلاحظ في السنوات الأخيرة بالجزائر، أن إعادة تنظيم التجارة الخارجية و رفع الاحتكار و عنها من طرف الدولة، قد أدى غلى تغيير كبير في تطور أنواع الغش تجاري، حيث سجل و بصورة واضحة تناقص أعمال التهريب و في المقابل ارتفاع متزايد للغش التجاري على مستوى المكاتب الجمركية، أي التصريحات المزورة، و هذا التزايد المستمر فرض على إدارة الجمارك تبني سياسة فعالة في مجال مكافحة الغش، هذه الأخيرة التي ترتكز على منظومة قانونية و تعتمد على وسائل بشرية و مادية، و كذا إجراءات مختلفة لتجسيدها على ارض الواقع.

تقييم فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تؤثر التعريفة على جمركية في الجزائر على الواردات بشكل خاص، على عكس الصادرات حيث أن التخفيض ف معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر يؤدي غلى زيادة الواردات،

فهذه العبارة صحيحة، و هو ما توصلنا غليه من خلال دراستنا لتطور الواردات الجزائرية خلال الفترة المحددة.

الفرضية الثانية: لم تساهم الإصلاحات التي مست التعريفة الجمركية في تنمية التجارة الخارجية و الرفع من القدرة التصديرية الجزائرية، لان الجزائر تعاني من ضعف السياسة التصديرية رغم كل الإمكانيات المتاحة و بالرغم من المساعي و الجهود الرامية لتضجيع الصادرات، و هذا راجع لأصل و الممثل في البحث عن بدائل للنفط و تشجيع القطاع الزراعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من المشاكل.

الفرضية الثالثة: إن التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط هذه الفرضية محققة في ظل استمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، و غياب التنويع في الصادرات لان معظم صادرات الجزائر من المحروقات.

في ضوء هذا التحليل يمكن استخلاص أهم النتائج:

- أن السياسة الجمركية تواجه تحديات كبيرة ترفضها عليها التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، إذا تعد من أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة. تسجيل عجز في الميزان التجاري من سنة إلى أخرى.
- لقد كان من أهم أثار الإجراءات الهادفة لترشيد الواردات الجزائية: الانخفاض التدريجي لأهم تركيبات السلعية المستوردة لا سيما في السيارات السياسة و النفعية.
- يواجه تطبيق السياسة الجمركية تحديات عديدة لعلم أهمها في الوقت الراهن تحدي العولمة الاقتصادية و التقدم التكنولوجي.

النتائج المتوصل إليها:

في ختام البحث إرتابينا الخروج ببعض النتائج المتوصل إليها محاولة منا لإعطاء حلول واقتراحات ناراها من وجهة نظرنا المتواضعة على أنها إجراءات مبدئية تساعد على المدى المتوسط والطويل في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، وتتمثل في النقاط التالية:

- من المهم البحث عن تحقيق اكتفاء ذاتي محليا وخاصة في المواد الأساسية الغذائية والصناعات الخفيفة على أدنى حد.
- لا بد من النهوض بقطاع السياسة باعتباره مجال استثماري ممتاز في ظل الإمكانيات الهائلة والتي تتمتع بها الجزائر.

- دعم المؤسسات ذات الإنتاج التصديري مع المتابعة الرقابة لمدى استغلال هذه المؤسسات للإعلانات الممنوحة مع إعادة النظر في سياسة الإعانات التصديرية و توزيعها على قطاعات أخرى خلافا للقاط الصناعي.

آفاق الدارسة:

ختاما يمكن اعتبار بحثنا مكملا لجملة من الدراسات التي تناولت أثير السياسة الجمركية على حركة الصادرات عامة و الجزائر، و قد تليه جملة من الأبحاث و الدراسات باعتبار دراستنا مفيدة في إطار زامني معين، خاصة في هذه الفترة بالذات و المتزامنة مع اللازمة الاقتصادية الراهنة، و هذا يمكن طرح عدة مواضيع من بينها:

- التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحريري الكامل لها والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد النفط
- مصير السياسية الحمائية في ظل تحرير التجارة الخارجية
- السياسة الجمركية و الجبائية في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أ. الكتب

1. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010

2. الطاهر لجرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015

3. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015

4. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، 2003

5. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، الأردن، 2002

6. موسى شقيري نوري و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012

ب. الرسائل الجامعية

1. بن الشيخ رابح، دور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020

2. تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015-2016

3. الجوزي جملية، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001

4. زرميش سعاد، خلاف سوماية، اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الحد من الواردات، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016-2017

5. شنية سمير، دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020

6. العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)، شهادة ماستر، جامعة الشهيدة حمة لخضر، الوادي، 2014-2015

7. فؤاد هريات، محددا الميزان التجاري الجزائري، شهادة ماستر، جامعة محم خيضر، بسكرة، 2019-2020

8. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، خلال الفترة 1970-2012، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، 2013-2014

9. ميلودي عمار، تقييم السياسة الجمركية في الجزائر، شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020

10. نهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013،

11. وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018-2019

ج. المجلات

1. عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة طاري محمد بشار، الجزائر، 2017